فكرة الشركة وتطورها

فى الشريعة الاسلامية والأنظمة الوضعية

دراسة مقارنة

للدكتور ثروت على عبد الرحيم (*)

مقدمة

١ – يبدأ النشاط الاقتصادى مرتكزا على المشروع الفردى ، مستندا الى الملكية الفردية ومبدأ حرية التعاقد ، ومع تطور هذا النشاط ظهرت حاجة الافراد الى ضم أموالهم وجمع جهودهم للقيام بالمشروعات التى يقصر عنها جهد الفرد وامكانياته المالية . ومن ثم تعاون عدة أشخاص للنهوض بمشروع اقتصادى بحيث يتحملون فيما بينهم مخاطره ، خاصة ويرجع هذا التعاون الى أن القدرات والملكات الذهنية والفنية والعملية تتفاوت فيما بين الافراد ، كذلك تختلف قدراتهم المالية ، فقد تتوفر الاموال لاشخاص تنقصهم القدرات والكفاءات اللازمة للمشروع بينما يفتقد رأس المال أصحاب هذه القدرات وتلك الكفاءات ، ومن ثم تبلورت أهمية التعاون بين رأس المال والعمل (١) مما أدى الى ظهور اطار قانونى واقتصادى جديد هو نظام الشركات الذى تطور ملازما لتطور التجارة والصناعة .

٢ – وقد تخيرنا تطور فكرة الشركة فى النظم القانونية موضوعا للدراسة والمقارنة فى هذا البحث نظرا لاهمية البحث التاريخى الذى لا يخلو

(*) أستاذ القانون التجارى والبحرى ورئيس قسم القانون الخاص كلية الشريعة والقانون – جامعة الازهر .

(١) ويسمى هذا بالتعاون الافقى horizontal بعكس التعاون الرأسى vertical وصورته أن يعمل مستخدمون تحت امرة رب العمل .

من فائـدة اذ ان معرفة الاصول التاريخية لنظام قانونى معين وتطوره عبر العصور يعين على فهمه والتعرف على علة أحكامه ، بل ويعاون على تفسير النصوص القانونية المتصلة بـه ، كمـا يفيد المشرع منـه عنـد اعـادة النظـر فى القوانين الخاصة اذ يقف من هذه النظرة التاريخية على الظروف التى وضعت فيها أحكامه والكيفية التى تطورت بهـا .

٣ — ورأينا أن يكون هذا البحث دراسـة مقارنـة يستهدف التوصـل الى ما بين النظم القانونية المختلفـة للشركـات من أسس مشتركة وما يباعـد بينها من أوجـه الخـلاف فى نشـأتها وتطورهـا كما نعتقد أن هذه الدراسـة المقارنة تعين كذلك على تطـور وتقـدم القوانين الوطنية ، ونرى أن الفقيه Saleilles أسرف فى تفاؤله حين قال ان هدف القانون المقارن هو التوصـل الى أسس قانونية مشتركة للانسانية المتحضرة واستخلاص نموذج أو نمـاذج متعـددة للنظم القانونية المختلفـة بحيث يكون هذا النموذج هدفا تسعى نحوه تدريجيا كل التشريعات الوطنية (٢) .

(٢) انظر مقاله Ecole historique et droit naturel - Revue trimestrielle de droit civil, 1902 P.P. 80.

أما الفقيه لامبير Lambert فقد ذهب الى أن القانون المقارن يضم فرعين متميزين ، الفرع الاول هو التاريخ المقارن أو علم الظواهر القانونية الذى يستهدف التوصل الى ما بين الظواهر القانونية من صلات والى أسباب نشوئها وتطورها لمعرفة النظم التى تتناسب مع درجة الحضارة والتقدم الاقتصادى أو الاجتماعى لشعب من الشعوب ، والفرع الاخر هو التشريع المقارن والغاية العملية والتطبيقية له هى التوصل الى أساس مشترك بين النظم القانونية للشرائـع المتقاربة ، وهذا الفرع فى نظر الفقيه لامبير فن وصناعة وليس علما كالفرع الاول وقد انتقد رأى الفقيه سالى الذى تقترب نظرته الى هدف القانون المقارن من فكرة القانون الطبيعى بأنه لا يمكن وضع قانون مشترك للانسانية المتحضرة جميعها ولكن يمكن التوصل الى قانون مشترك للبلاد التى يكون بينها تشابه فى الحضارة ، انظر فى تفصيل هذه الاراء عبد المنعم البدراوى — أصول القانون المدنى المقارن القاهرة ١٩٥٩ رقم ٦ وما بعدها .

٤ — وقد اخترنا موضوعا للمقارنـة ثلاثة نظم قانونيه ، هى الشريعـة الاسلاميه التى أرست للشركـة أحكاما مفصـله على قـدر كبير من الدقـه والاحكام (٣) ، والنظام اللاتينى الذى استمدت منـه احكام الشركات فى القانون المصرى وقوانين اغلب الدول العربيـه لان المجموعـه التجاريه الفرنسيه هى مصدرهـا التاريخى والنظـام الانجلوسكسونى الذى يمثله القانون الانجليزى وقوانين الولايـات المتحده الامريكيه ، وتلك النظم القانونيه الثلاثه تمثل شرائـع شعوب تتقارب فى مدنيتها دلك ان الاسس المشتركه للنظم القانونيه يتعـذر استخلاصها من مقارنـه تجرى بين تشريعات دول ليس هنـاك تشابه فى حضارتها ، او من شرائـع مجتمعات تتفاوت تفاوتا كبيرا فى درجه تقدمها الاجتماعى والقانونى .

٥ — ويلاحظ أن التشريعات الثلاثة ستكون موضـع دراستنا المقارنـة تمثل فى رأينـا الاقسـام الثلاثة الرئيسية للشرائـع الحديثه رغم اختلاف صياغتها القانونيـة .

٦ — فالشريعة الاسلامية الغراء تنفرد بصياغـة قانونية خاصة ، المصدران الاساسيان لاحكامها كتاب الله العظيم وسنة رسـوله عليه الصـلاة والسـلام ، وهى شريعة لـم تتأثـر بالصياغتين الرومانيـة والانجلوسكسونية وانما بقيت عبر القرون منفردة بصياغتها وثروتها الفقهيـة التى أثارت اعجاب فقهـاء القانون المقـارن وتقديرهـم واعترافهم فى مؤلفاتهم وفى المؤتمرات القانونية (٤) بأنها شريعـة طابعها الحيوية وقابلة للتطـور ، تصلح مصـدرا من مصادر التشريع العامة وتوائـم متطلبات الحياة الحديثة .

(٣) كانت أحكام الشريعة الاسلامية مطبقة فى مصر والدول العربية حتى صدرت فى أغلبها تشريعات مدنية وتجارية مستمدة من المجموعتين المدنية والتجارية الفرنسيتين .

(٤) المؤتمر الدولى للقانون المقارن — لاهاى عام ١٩٣٢ وعام ١٩٣٧ وأسبوع الفقه الاسلامى الذى أنعقد فى كلية الحقوق بجامعة باريس فى شهر يونية عام ١٩٥٢ م .

وقد ظلت الشريعة الاسلامية قانون الدولة فى مصر منذ الفتح العثمانى تطبق على المعاملات المدنية والتجارية ، وهى فى هذا الصدد شريعة موحدة لا تفرقة فيها بين الاعمال التجارية والمدنية ، ولكنها اختصت بأحكام كثيرة بعض المعاملات التجارية ، فقد عنى فقاؤها بالشركة ، وبالسندات التجارية (٥) وعقود الصرف (٦) ، وبيع الاجل بعاجل وسمى بالسلم وفيه الآجل هو المبيع والعاجل هو الثمن ، وبيوع المساومة والمرابحة والوضيعة وعقد الاستصناع كما وضع الفقهاء أحكاما للافلاس وللخسارات البحرية المشتركة (٧) ومن ثم فقد عرف الفقهاء أحكاما تقترب من النظم القانونية التجارية الحديثة (٨) . وقد توقف تطبيق أحكام

---

(٥) ذلك أنهم عرفوا الكمبيالة وسموها بالسفتجة .

(٦) يسمى صرفا بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، وكذلك بيع أحدهما بالاخر ويشترط فيه تقابض البدلين فى مجلس العقد ، اى تسليم كل من الصنفين يدا بيد تجنبا لربا النسيئة ، سواء اتحد الجنس أم اختلف وعند اتحاد الجنس كبيع الذهب بالذهب يجب مع التقابض التساوى فى الوزن دون نظر الى اختلاف البدلين فى الصنعة . والذهب والفضة فى الفقه الاسلامى هما النقدان ووفقا للمادة ١٣٣٩ من مجلة الاحكام العدلية تعتبر المسكوكات النحاسية الرائجة من قبيل النقود عرفا ، كما تقضى المادة ١٣٤٠ من المجلة بأن غير المسكوك من الذهب والفضة هو فى حكم النقود اذا تعارف الناس واعتادوا التعامل به .

ومن ثم يقترب المقصود بالصرف فى القانون الوضعى من مدلوله فى الفقه الاسلامى ، انظر استاذنا الشيخ على الخفيف — مختصر أحكام المعاملات الشرعية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٤٩ ص ١٧٩ م .

(٧) كشاف القناع عن متن الاقناع ج ٤ ص ١٣٢ وانظر ثروت عبد الرحيم الخسارات البحرية المشتركة الكويت ١٩٧٤ ، ص ٣٣٦ .

(٨) عرف المفكرون المسلمون التجارة بمعناها الاقتصادى وأنها وساطة فى تبادل السلع وقد وضح ذلك ابن خلدون فى مقدمته وبين المقصود بالاحتكار الفعلى للسلع والدوافع التى تحمل الدولة على الاتجار وما يترتب على ذلك من مضار كما وضع الفقهاء المسلمون شروطا لاحتراف التجارة مصدرها أن المعاملات عموما تقوم على تقوى الله ،

الشريعة الاسلامية على المعاملات التجارية جزئيا بانشاء المجالس التجارية المختلطة فى عهد محمد على وكانت تضم مواطنين وأجانب وتختص بالفصل فى المنازعات التجارية التى تقع بين المصريين والاجانب وتحكم بمقتضى العادات التجارية المستقرة وتطبق القانون التجارى العثمانى الذى استمدت أحكامه من المجموعة التجارية الفرنسية ومن ثم كانت أحكام هذه المجموعة تطبق فيما لم يرد به نص فى القانون التجارى العثمانى وانتهى اعمال احكام الشريعة الاسلامية فى المسائل التجارية نهائيا بصدور قانون التجارة المختلط عام ١٨٧٥ وقانون التجارة الاهلى عام ١٨٨٣ وفى المسائل المدنية بصدور القانون المدنى المختلط عام ١٨٧٥ والقانون المدنى الاهلى القديم عام ١٨٨٣ الذى ألغى بصدور القانون المدنى عام ١٩٤٨ ، وللقانون المدنى أهمية خاصة فى موضوع هذا البحث ، اذ أنه تضمن أحكاما عامة للشركات أحال عليها المشرع التجارى فقد نصت المادة ١٩ من القانون التجارى على أن تتبع فى الشركات التجارية الاصول العامة المبينة فى القانون المدنى ، هذا بالاضافة الى أن قواعد القانون المدنى تنطبق على المعاملات التجارية فيما لم يرد به نص خاص فى القانون التجارى اذا كانت لا تتعارض مع طبيعة المعاملات التجارية كما تنطبق قواعد القانون المدنى باعتباره الشريعة العامة فى المعاملات التجارية طالما لم يرد نص صريح يستبعد تطبيقها (٩) .

= فقد قال الامام أبو الليث لا يحل للرجل أن يشتغل بالبيع والشراء ما لم يحفظ كتاب البيوع ، كما روى عن محمد قوله أن على كل تاجر يحتاط لدينه أن يحفظ كتاب البيوع كما عرف الفقهاء الدفاتر التجارية وقوتها فى الاثبات وقال أحدهم « خط المسار والصراف حجة للعرف الجارى به » انظر فى تفصيل ذلك محمد صالح ج١ ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٩) ريبير وروبلو — باريس ١٩٧٢ رقم ٤٣ وقد اتجه بعض الفقهاء الى تفسير القواعد التى أسفر عنها العمل فى الميدان التجارى عن طريق اخضاعها للاحكام العامة فى القانون المدنى ، من ذلك تفسيرهم لادارة شركات المساهمة بفكرة الشركة وفكرة الوكالة وتفسير أحكام =

٧ — ويمثل الاتجاه اللاتينى فى هذا البحث القانون المصرى فيما تضمنه من احكام للشركات التجارية والتنظيم القانونى للشركات فى القانون المدنى والتى تعد قواعد عامه لاحكام الشركات والقوانين المنظمه لبعض انواع الشركات التجاريه واهمها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادر فى ١٧ سبتمبر ١٩٨١ بشان بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصيه بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحددة ، وكذلك أحكام الشركات فى التشريعات العربية التى استمدت فى أغلب الدول العربية من النظام القانونى الفرنسى وتاثرت به كل قوانينها المدنية والتجارية .

أما الاتجاه الانجلوسكسونى فيمثله قانون الشركات الصادر عام ١٩٤٨م — فى انجلترا والقانون الصادر عام ١٩٦٧ الذى استمد أحكاما عديدة تنطبق على الشركات التى نظمها قانون عام ١٩٤٨ وهى الشركات التى تكتسب الشخصية المعنوية وتعد الشركة شخصا قانونيا مستقلا عن أشخاص الشركاء (١٠) وتسمى corporation وهى تسمية تجمع صورا مختلفة للشركة وتقابل فى الصياغة القانونية اللاتينية شركات الاموال Societes aes capitaux لانها تقوم على الاعتبار المالى وليس لاشخاص الشركاء فيها اعتبار هام وتتكون هذه الشركات منذ تسجيلها فى سجل الشركات وتعد شهادة التسجيل Certificate of incorporation بمثابة شهادة ميلاد الشركة بوصفها شخصا قانونيا اعتباريا بالاسم

= الكمبيالة بفكرة الانابة délégation والحساب الجارى بفكرة المقاصة وانتقد جانب من الفقه هذا الاتجاه بأنه يتجاهل أصالة نشأة هذه القواعد فى ميدان التجارة ، المرجع السابق رقم ٦٥ وانظر هامل ولاجارد ج ١ ص ٣٠ .

(١٠) " A Company on becoming registered is a legal person separte and distinct from its members ".

شالرزورث — قانون الشركات ، لندن ١٩٧٢ ص ١٣ وانظر ينجتون ، قانون الشركات ،لندن ١٩٧٣ ص١ .

الوارد فى طلب أو مذكرة التسجيل Memorandum مستقلا عن اشخاص الشركاء . وفى القانون الانجليزى نوع آخر من الشركات لا يكتسب الشخصية المعنويه ويقوم على الاعتبار الشخصى بين الشركاء (١١) ويسمى partnership يقابل فى الصياغه اللاتينيه شركات الأشخاص وينظمها فى انجلترا قانون صدر عام ١٨٩٠ بالاضافة الى أحكامها المستقرة فى السوابق القضائية precedents . كما نشير الى أحكام الشركات فى الولايات المتحدة الامريكية التى استمدت نظمها القانونية والقضائية من النظام الانجليزى ، وفيها تتعدد قوانين الشركات بتعدد الولايات . بالاضافة الى القوانين الاتحادية (١٢) .

٨ — ويلاحظ أن التشريعات التى ستكون موضع المقارنة من حيث تنظيم الشركات فيها تمثل الاتجاهات الثلاثة الرئيسية للشرائع (١٣) من حيث تقسيمها بالنظر الى اختلاف الصياغة القانونية فيها فالشريعة الاسلامية تنفرد بصياغة قانونية خاصة بمصادر أحكامها ولم تتأثر بالصياغة الانجلوسكسونية ، وقد ظلت الشريعة الاسلامية المصدر الاصلى العام للقواعد القانونية فى مصر منذ الفتح الاسلامى الى حين صدور القوانين المختلطة والمدنية وذلك فى جميع المعاملات

(١١) " The main dofference between a company and a partnership is that the formation of a partnership depends upon mutual trust and the personal relationship of the members in each other ... In law the essential difference is that a company is regarded as being a separate entity form its members. while a partnership is not.

ستيفنس وبورى — القانون التجارى لندن ١٩٦٩ ص ١٤٨ ، ينتجون ص ٣ .

(١٢) النظام القانونى للشركات التجارية فى الولايات المتحدة الامريكية — هيوبرت ليبارجنور باريس ١٩٥١ ص٢٣ وما بعدها و٨٦ وما بعدها .

(١٣) انظر فى اختلاف فقهاء القانون المقارن فى تقسيم الشرائع ، عبد المنعم البدراوى ، أصول القانون المدنى المقارن رقم ٢٣١ وما بعده .

المدنيـــة والتجاريـــة وتحولت أحكامها الى مصدر احتياطى يرجـع اليـه القاضى حين لا يجد حـلا للمسألة المطروحة عليه فى التشريع الوضعى ولا فى العرف وذلك ما تقضى بـه الفقرة الاولى من أولى مواد القانون المدنى المصرى وما زالت الشريعـة الاسلامية تطبـق على المعاملات المدنية فى المملكة العربية السعودية ودول الخليج ، والى عهد قريب كانت تطبق فى كل من الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية اذ فيهما تمثل مجلة الاحكام العدليـة القانون المدنى وهى تقنين للرأى الراجح فى فقـه المذهب الحنفى (١٤) • ونعتقد أن فى مقارنـة النظم القانونية كنظام الشركات فى الشريعـة الاسلامية بمثيلاتها فى القانون الوضعى يؤدى دورا هاما بعد أن نص الدستور المصرى على أن الشريعـة الاسـلامية مصدر رئيسى للتشريـــع (١٥) وفى هـذا النص توجيه للمشرع وجهـة اسلامية دون منعه من استحداث أحكام من مصادر أخرى فى أمور لم يرد فى الفقـه الاسـلام حكم لها ، أو يكون من المستحسن تطوير الاحكام فى شـأنها تطويـرا يتمشى مع ضروروات التطـور الطبيعى ، ونرى أن الدستور وهو التشريـــع

---

(١٤) أخذت اللجنة التى وضعت المجلة أحكامها فى أكثر المسائل عن كتب ظاهر الرواية فى المذهب الحنفى أو مسائل الاصول وهى الـكتب التى نقلها الرواة الثقات عن الامام محمد بن الحسن الشـيبانى (١٣٢ـ ١٨٩ هـ) الذى كان له رحمه الله فضـل تدوين المذهب الحنفى ، فلسفة التشريع فى الاسلام ، صبحى محمصانى الطبعة الثانية بيروت ١٩٥٢ ، وهو يرى أن اختلاف المذاهب الاسلامية لم يـكن خلافا على المبادىء وتعاليم الاسلام وانما كان بوجه عام واقعا على الفروع بمناسبة تطبيق المبادىء على القضايا العملية شبيها باختلاف المحاكم الان فى اجتهادها القضائى واستنتج أن توحيـد المذاهب الاسلامية أمر موافق لروح الشريعة الاسلامية اذ ان الاسلام توحيد واتحاد واخوة وتسامح ، ص ٢٧ من نفس المرجع .
وأنظر عبد الحى حجازى ـ المدخل لدراسة العلوم القانونية ج١ الكويت ١٩٧٢ رقم ٢١٨ و ٣٧٢ ، على حيدر :
ـ درر الحكام شرح مجلة الاحكام ، قام بتعريبـه عن التركية المحامى فهمى الحسينى مقدمته للمعرب ص ٣ ، ٧ .
(١٥) المادة الثانية .

الاساسى للدولة وأساس الحياة القانونية فيها قـد حمل المشرع أمانة كبرى هى أن يستمد أحكام القوانين من الشريعـة الاسـلامية قـدر استطاعته ، ودعاه الى السير فى هذا الطريق دعوة صريحـة واضحة ، وذلك فى كل الامور التى وردت بشأنها أحكـام فى الشريعة الاسـلامية (١٦) أما النظام القانونى للشركـات فى مصر وأغلـب الدول العربية فيمثل الشرائع التى تأثـرت بالصياغة القانونيـة الرومانية وهى تشمل القانون الفرنسى وقوانين الدول التى استمدت منها تشريعاتها المدنية والتجاريـة وكلا من القانون الايطالى والقانون الالمانى والقانون الاسبانى والقوانين التى تأثرت بهـا ، وكل هذه القوانين ذات الصبغة اللاتينية تأثرت بالصياغـة الرومانية وتتشابه فيما بينها من حيث مصادر أحكام القانون فهى فيهـا واحـدة كمـا تتحد فى أصولها العامة وتتماثل تقسيماتها وتتشـابه فيها المصطلحات والصـور القانونية ، وقـد دخلت الصياغـة الرومانية هذه النظم القانونية من أوسع الطرق فقد نفذت اليها عن طريق التشريع اذ تأثرت بهذه الصياغة القوانين التى وضعت فى أوربا منذ القرن الثامن عشر وتوج هذا التأثير بصدور مجموعات نابليون التى اسـتلهم واضعوهـا القانون الرومانى والعادات المستقرة .

٩ ـ والاتجاه الثالث يتمثل فى الشريعـة الانجلسكسونية التى تسـود فى البلاد التى تأخذ بنظام القانون المشترك Common law والتى تعتبر السوابق القضائية فيها مصدرا من مصادر أحكام القانون ، والقوانين فى هذه البلاد ذات طابع خاص فى صياغتها ، والتشريـع فيها قليل بالنظر الى الشرائـع المتأثـرة بالصياغـة الرومانية ، وكذلك تختلف عنها من حيث اصطلاحاتها وصورهـا القانونية ومع ذلك ففى الشرائع الانجلوسكسونية انعكاسـات للقانون الرومانى اذ تسربت

---

(١٦) انظر مقال الدكتور محمد فاروق البنهان عن مستقبل التقنين مـن الفقه الاسلامى مع دراسة للقوانين الكويتية المستمدة من الشريعة الاسلامية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد الرابع السنة الاولى ١٩٧٥ ص ٩ وما بعدها .

اليها بعض أحكامه نتيجة اتساع ولاية القضاء الكنسى فى انجلترا والذى تضمن كثيرا من مبادىء القانون الرومانى ، بالاضافة الى انتشار الفقه الرومانى نتيجة مشاركة الفقهاء الانجليز فى النهضة العلمية القانونية التى بعثت القانون الرومانى فى بلاد سهل لو مبارديا الثلاث ، بادوا وراڤنا وبولونيا وكان ذلك فى مطلع القرن الثانى عشر ولعبت مدرسة بولونيا الدور الاكبر فى هذه النهضة ، فوفد عليها فقهاء قانونيون من انجلترا ومعظم دول أوربا الغربية يتلقون العلم بها عن فقهاء بولونيا الذين ساروا على طريق الشرح على المتون (١٧) les glossateurs

---

(١٧) عبد المنعم البدراوى : أصول القانون المدنى المقارن رقم ٢٢٧ وما بعده ومن أسباب انتقال أحكام القانون الرومانى الى القانون الانجليزى أن القانون المشترك Common law والذى استمدت تسميته من أنه كان يطبق على كل انجلترا منذ القرن الثالث عشر تقريبا ولكن ظهرت به عيوب كثيرة اذ لم يكن يساير متطلبات التطور الحضارى وكذلك كان مكبلا بالاجراءات والشكليات ، ومن ثم وضع مستشار الملك قواعد قانونية أسسها على العدالة وسميت بقانون العدالة equity law تكمل أحكام القانون المشترك وتسد أوجه النقص فيه وتصححها واستمد المستشار أحكام قانون العدالة من مبادىء القانون الرومانى ، وكان ذلك خلال القرن السادس عشر ، وفى انجلترا يعد القانون التجارى جزءا من القانون المشترك ، ومنذ عام ١٨٧٥ — الغيت التفرقة بين محاكم القانون المشترك ومحاكم قانون العدالة وأصبحت المحاكم الانجليزية كلها تطبق كلا من القانونين ، انظر رينيه دافيد وجون براىلى — القانون الانجليزى ، ترجمة الدكتور محمد عبد الخالق عمر ١٩٧١ — ١٩٧٢ (طباعة رونيو) .

تطور فكرة الشركة

١٠ — فى المبحث الاول من هذا الفصل نعرض فكرة الشركة فى الشريعة الاسلامية ونبين فى ايجاز أنواع الشركات فيها ثم نشير فى المبحث الثانى الى تطور نظام الشركات فى النظام الانجلوسكسونى مع اشارة للصور المختلفة لهذه الشركات وفى المبحث الثالث نبين تطور فكرة الشركة فى التشريعات ذات الاصل اللاتينى ، وقد أوضح لامبير Lambert فقيه القانون المقارن أهمية هذه الدراسات التاريخية حين بين أن القانون المقارن ليس فى حقيقة الامر علما واحدا ، بل أنه يضم فى الواقع فرعين متميزين من العلوم يشتركان فى المظهر الخارجى من حيث استخدام الطريقة المقارنة فى كل منهما ولكنهما يختلفان فى الموضوع والهدف ، الفرع الاول منهما هو التاريخ المقارن (١) أو علم الظواهر القانونية (٢) يستهدف الكشف عن القواعد القانونية فى نشأتها وفى تطورها . ويتعرض الباحث فيه لجميع الشرائع القديمة والحديثة والمتمدينة وغير المتمدينة مستخدما الطريقة المقارنة بين الشرائع والشعوب المختلفة والغاية من هذا العلم الكشف عما يوجد بين الظواهر القانونية من صلات ، وعن أسباب نشأتها وتطورها وعن هذا الطريق يمكن التوصل الى النظم التى تتناسب مع درجة معينة من الحضارة . أو مع مدى التقدم الاقتصادى أو الاجتماعى التى يكون عليها شعب من الشعوب ، والى القوانين الطبيعية التى تحكم العلاقات الاجتماعية أما الفرع الثانى فهو التشريع المقارن (٣) الذى يستهدف البحث بين

---

(١) histoire comparative

(٢) Science des phénoménes juridiques

(٣) legislation comparé

الشرائع المتقاربة للتوصل الى الاسس المشتركة بينها ، الامر الذى يفيد فى تكملة القوانين الوطنية ، وهذا الفرع من القانون المقارن لا يرقى فى نظر الفقيه لامبير الى مرتبة وصفه بأنه علم ، بل انه فن وصناعة (٤) .

ويوضح لامبير أهمية علم التاريخ المقارن بقوله انه لا يمكن التوصل الى استخلاص الاسس أو الاتجاهات المشتركة لنظام قانونى معين فى بلاد متعددة الا بعد معرفة ما اذا كان هذا النظام يناسب درجة المدنية التى وصلت اليها هذه البلاد ، وهذا غير متيسر الا اذا استعنا بقوانين النشوء والتطور التى يمدنا بها التاريخ المقارن .

---

(٤) شرح لامبير نظريته فى كتابه Fonction du droir civil 1903. مشار اليه فى عبد المنعم البدراوى — أصول القانون المدنى المقارن ٢٥ يوما بعدها .

المبحث الاول

تطور الشركة فى الشريعة الاسلامية

١ — كان للشريعة الاسلامية الغراء فضل لا يجحد على نظم التجارة وأحكامها ومنها نظام الشركة تلك الشريعة السمحة التى قامت على عقيدة اساسية غرسها الاسلام فى وجدان المسلمين ومن أسس هذه العقيدة أن لله ملك السموات والارض وما بينهما ، وقد سخره للبشر لاستغلاله واستثماره ، قال تعالى **(ألم تروا أن الله سخر لكم ما فى السموات وما فى الارض واسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة)** (١) وقد كفل الاسلام حرية التعامل والملكية الفردية فأجاز للانسان منافع ما فى الارض جميعا ، لكل حظه منه بحسب عمله قال تعالى : **(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون)** (٢) وكانت الملكية الفردية ضرورة اجتماعية أقرها الاسلام وبسط عليها حمايته (٣) الا أنه نزهها عن العبث اذ حرم اتخاذها وسيلة للترف المقوت ، والملذات الرخيصة ، والاسراف المرذول والاعتداء الظالم وأكل الاموال بالباطل ، فصان الاسلام الملكية الفردية بذلك من أن تمس

---

(١) سورة لقمان ٢٠ : وقد أضاف الله سبحانه وتعالى المال الى ملكه وجعل المالكين له مستخلفين فى حفظه وتنميته وانفاقه بما رسم لهم فى ذلك . انظر الاسلام عقيدة وشريعة للمرحوم فضيلة الشيخ محمود شلتوت ص ٢٢٧ .

(٢) سورة التوبة ١٠٧ .

(٣) وكان الاسلام فى غنى أن يأمر بها وان يحض على التزامها والاستمساك بنظامها ، وان يجعلها واجبا دينيا يجب السعى اليه قصدا ، فتركها على ما هى عليه أمرا مباحا تهدى اليه الطبائع البشرية ويقوم نتيجة الغرائز التى فطر عليها الانسان ، وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالعمل والسعى طلبا للرزق ، سور تبارك ١٥ ، انظر فى الملكية الفردية وحمايتها مقال استاذنا فضيلة الشيخ على الخفيف فى الملكية الفردية وتحديدها فى الاسلام — بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الاسلامية ج١ القاهرة ١٩٧١ ص٢٨ وما بعدها .

الا بحق فيها ، أو واجب فرضته الشريعة الاسلامية فى أموال الناس لتطهرهم وتزكيهم وتدفع عنهم وتقويهم بما يرهب أعداءهم (٤) .

١٢ — وقد صنف الاسلام أوجه الاقتصاد ونظمها ، فوضع أحكاما للتجارة للصناعة والزراعة والبيوع والديون ، وقامت سياسته على حرية المعاملة ورفع الحرج عن الناس فيما لا يضر بمصلحة أحد ، وفى نطاق المعاملات المشروعة للمرء أن يتملك ما يشاء وأن ينمى ثروته بالوسائل المباحة من غير حرج ولا تضييق (٥) .

وقد ضمنت له الشريعة الاسلامية حرية العمل والتصرف المطلق فى ناتج عمله بل انها تأمره بأن يسعى وينتشر فى الارض ابتغاء لفضل الله وحرصا على المزيد من رزقه ، قال تعالى : ﴿ **والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق** ﴾ (٦) .

---

(٤) يفرض الاسلام طائفة من التكاليف والالتزامات على المالك لمصلحة المجتمع وهى تكاليف والتزامات تضيق وتتسع على ضوء الضرورات التى تحيط بالمجتمع حتى أن ملكية المال أقرب ما تكون الى وظيفة اجتماعية يؤديها مالك المال فى خدمة المجتمع ، انظر فى هذه التكاليف والالتزامات مقال المرحوم الاستاذ الدكتور عبد الله العربى فى الملكية الخاصة وحدودها فى الاسلام — التوجيه فى الاسلام : بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الاسلامية جا ص٥١ وما بعده .

(٥) القاعدة الشرعية ، والقانونية فى التشريعات الحديثة ، أن الاصل فى المعاملات الاباحة حتى يرد نص بالتحريم ، فالمعاملات والعقود وما يرد بها من شروط مباحة حتى تحرم ؛ والتحليل والتحريم من حقوق الله تعالى فهو وحده الذى يحل حراما أو يحرم حلالا ، قال تعالى « قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم » ، وقال : « يا أيها النبى لم تحرم ما أحل الله لك » وفقهاء المسلمين يتحرجون من استخدام لفظ التحريم حين لا يرد به نص قطعى ولجأوا الى الصيغ الاخرى كالمكروه والمحظور للتعبير عن الامور التى تضر بالصالح العام وقد روى الترمذى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال الحلال ما أحل الله فى كتابه ، والحرام ما حرم الله فى كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه .

(٦) سورة النحل ٧١ .

١٣ — وعند قيام الدولة الاسلامية الاولى فى يثرب بعد الهجرة النبوية بدا بقيامها عصر التشريع المالى والاجتماعى ، وقد بلغ الرسول صلى الله عليه وسلم الشريعة على فترات زمنية وفقا للحوادث والحاجات التى وقعت فى عهده ، فكانت تلك الاحكام الشرعية بقدر الحاجة وبحسب ما استوجبته المعاملات المحدودة ، اذ ان الثروة القومية كانت قليلة ومصادرها محدودة فى نشاط زراعى ضئيل وتجارة بسيطة زادت مع انتشار الاسلام واتساع رقعة الدولة الاسلامية حتى عرف بعض المهاجرين والانصار بثراء واسع منهم عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله نتيجة ممارستهم التجارة (٧) .

١٤ — وقد دعا الاسلام الى التنافس فى الخير ، حتى فى ميدان النشاط الاقتصادى خاصة التجارى ، تنفيذا لامر الله بالقيام بالعمل الصالح . وبذلك نأى بالمعاملات بما فيها التجارة عن الكيد للاخرين وتعمد الاساءة اليهم ، ومن صور التعامل على هذا الاساس الاخلاقى أن المسلم اذا رأى خسارة ستحيق بمنافسه عليه أن يسدى له النصح ، أو يدعوه الى مشاركته فى مشروع يتعاونان فيه ، أو يرشده الى القيام بالاعمال التى تتفق مع قدراته ، أما أن يكيد له فى السر والعلن ، ليخرجه من نطاق منافسته عن طريق اخراجه من السوق ليستأثر وحده بمغانم التجارة فهذا ما لا تجيزه روح الاسلام ومبادئه وأخلاقياته (٨) .

---

(٧) كان هؤلاء المسلمون الاوائل يستجيبون الى دواعى البذل والانفاق فى سبيل الله ، ومن ذلك تجهيز عثمان بن عفان رضى الله عنه جيش العسرة من ماله الخاص ، وقد نزل فيهم قوله تعالى « ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » « سورة الحشر ٩ » .

(٨) مقال المرحوم الدكتور عبد الله العربى ، سالف الذكر ص ٦٩ وقد بين مثالب مفهوم حرية المنافسة الاقتصادية فى الاقتصاد الغربى .
ومن أخلاقيات الاسلام فى التعامل ما يروى من أن الامام أبا حنيفة بعث الى شريك له فى التجارة ليخبره أن هناك عيبا فى ثوب من مال تجارتهما =

وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الاضرار المفسد للغير وعن مقابلة الضرر بالضرر ، بقوله فى الحديث الشريف (لا ضرر ولا ضرار) (٩) .

١٥ — وقد حرص فقهاء الشريعة الاسلامية على أن يكون التعامل التجارى مؤسسا على قواعد العدل لتستقيم المعاملات بغير غش أو تدليس أو غبن ، وعرضوا الكثير من مسائل القانون التجارى بمفهومه العصرى (١٠) كشروط احتراف التجارة فقد روى عن الامام الليث قوله (لا يحل للرجل أن يشتغل بالبيع والشراء ما لم يحفظ كتاب البيوع ، كما روى عن محمد (وعلى كل تاجر يحتاط لدينه أن يستصحب فقيها دينا يشاوره فى معاملاته) (١١) .

المشتركة طالبا منه أن يذكر هذا العيب للناس وان يبينه الا أن شريكه باع الثوب وقبض ثمنه دون ان يذكر ما بالثوب من عيب ، فلما علم الامام أبو حنيفة بما وقع من شريكه أصر على أن يقوم هذا الشريك بالبحث عن المشترى ليرد اليه فرق الثمن بما يعادل قيمة العيب ، فبحث عن المشترى الا أنه لم يهتد اليه ، وعندئذ أصر أبو حنيفة على انهاء الشركة بالانفصال عن شريكه ورفض أن يضيف نصيبه فى ثمن الثوب الى ماله وتصدق به على الفقراء .

(٩) لهذا دعى الدين الاسلامى الى المنافسة الشريفة والبعد عن المنافسة المحرمة التى قننتها التشريعات الوضعية عن طريق دعوى المنافسة غير المشروعة action en concurrence déloyale

ولم يشترط الفقه والقضاء لاعتبار المنافسة غير مشروعة أن يتوافر سوء النية وقصد الاضرار لدى المنافس وانما يكفى أن يصدر الفعل عن اهمال وعدم احتياط من جانبه — مصطفى كمال القانون التجارى ج١ الاسكندرية ١٩٥٦ رقم ٨٥٢ .

(١٠) بعض المصطلحات التجارية مصدرها اللغة العربية كعوار avarie وجبل cable وقيراط quirat وأنجر ancre وتعريفة tavif ومخزن magasin وأمير البحر amiral وديوان douane انظر محمد صالح — شرح القانون التجارى ج١ ص٢٣ وما بعدها .

(١١) لم يفصل الاسلام بين العقيدة والمعاملة ، وقد روى أنه كان عند يونس بن عبيد حلل مختلفة الاثمان بعضها ثمنه أربعمائة درهم والبعض ثمنه

١٦ — واحتلت الشركات فى الشريعة الاسلامية مكانا هاما بين ، وخصها الفقهاء بالدراسة والبحث ، وتناولوها فى كتب المعاملات باعتبارها احدى صور التعامل الهامة وكانت الشركة معروفة فى الجاهلية ، فقد روى أبو داوود وابن ماجة عن السائب ابن ابى السائب أنه قال للنبى صلى الله عليه وسلم (كنت شريكى فى الجاهلية فكنت خير شريك لا تدارينى ولا تمارينى) وفى رواية أخرى (كنت شريكى ونعم الشريك كنت لا تدارى ولا تمارى) أى لا تشك فى ولا تحاورنى ولا تلاييننى ، كما روى أن السائب بن شريك جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أتعرفنى ؟ فقال عليه الصلاة والسلام **(وكيف لا أعرفك وكنت شريكى وكنت خير شريك لا تدارى ولا تمارى)** (١٢) وقد بعث أشرف المرسلين والناس يتعاملون بالشركة فأقرهم عليها حيث لم ينههم ولم ينكر عليهم (١٣) والتقرير أحد وجوه السنة وشركة العقد مشروعة بالاجماع اذا اشترك المسلمون فى التجارة منذ صدر الاسلام من غير منكر .

مائتين وقد ذهب الى الصلاة وترك قريبا له فى الدكان فجاء رجل وطلب حلة باربعمائة درهم ، ولكن قريبه عرض على الرجل حلة من الحلل التى قيمتها مئتان فأعجبته واشتراها ثم قابله يونس فى الطريق وعلم منه أنه دفع أربعمائه ثمنا لها فطلب يونس من الرجل أن يعيدها للدكان اذ أن قيمتها مئتان فرفض وقال أنها أعجبته وأرتضى أن يدفع فيها أربعمائة درهم ولكن يونس أصر على اصطحابه الى الدكان . وأعاد له مائتى درهم ووبخ قريبه لانه ترك النصح للمسلمين اذ لم ينصح المشترى ويخبره بحقيقة قيمتها .

وعن أبى سعيد الخدرى أن النبى عليه الصلاة والسلام قال : « التاجر الصدوق الامين مع النبيين والصديقين والشهداء » .

(١٢) أى لا تراجى ولا تخاصم — المبسوط للسرخسى ج١١ الطبعة الاولى ص ١٥١ وانظر أحمد أبو الفتح المعاملات فى الشريعة الاسلامية والقوانين المصرية ج٢ القاهرة ١٩٢٣ ص٤٦٧ .

(١٣) ورد فى المغنى لابن قدامة أن المسلمين أجمعوا على جواز الشركة بالجملة وان اختلفوا فى أنواع منها ، المغنى على مختصر الخرقى لموفق الدين ابن قدامة ج٥ ص٣ .

١٧ — وقد أقر الاسلام الشركة لما تقوم عليه من التضامن والتعاون بين الشركاء قال تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) وقد تكلفت الشريعة الغراء بحفظ الضروريات وهى ما تقوم عليه حياة الناس وكانت ضرورية لاستقامة مصالحهم من حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل ، كما راعت الشريعة الحاجيات والكماليات مما ييسر ويوسع على الناس ويبعدهم عن الضيق والمشقة ، قال تعالى (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) كما قال (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وفى الحديث الشريف (يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا) وقوله صلى الله عليه وسلم (يد الله مع الجماعة) .

١٨ — وقد شرعت الشركة بالكتاب الكريم ، فقد قال تعالى (ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان مثلا الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون) (١٤) فقد دلت هذه الآية على وجود الشركة فى العهد وقوله تعالى على لسان فتية الكهف (ابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم أحدا) (١٥) فهذه الآية تدل على جواز الشركة فى المال والطعام دلالة اشارة لا عبارة والتلازم ظاهر بين شرائهم للطعام واشتراكهم فيه . كما قال تعالى (وان كثيرا من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم) (١٦) والخلطاء فى الآية هم الشركاء ودلت على وجود الشركة والشركاء وان النفوس تميل الى البغى وأن كثيرا من الشركاء يظلم بعضهم بعضا (١٧) .

---

(١٤) سورة الزمر ٢٩ .
(١٥) سورة الكهف ١٩ .
(١٦) سورة ص٢٤ .
(١٧) عبد العزيز خياط — ص٥٩ وجاء فيه أن الحنابلة رأوا فى هذه الآية دليلا على جواز الشركة فى العين والعقد وان الكمال بن الهمام يرى =

١٩ — وقد ورد فى الحديث القدسى عن أبى داود عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (يقول الله تعالى انا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فاذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما) ويدل هذا الحديث على مشروعية الشركة وأن الله سبحانه وتعالى مع الشريكين بالحفظ والمعونة ينزل عليهما بركاته فى تجارتهم حتى اذا خان أحدهما الآخر رفع عنهما عونه وبركته كما يدل الحديث على ان الشركة مطلوبة على وجه الندب عند الحاجة اليهما ، اذ جعلت سببا ووسيلة لعون الله سبحانه وتعالى للشريكين واسباغه بركاته عليهما) (١٨) .

٢٠ — ولما عظم شأن الدولة الاسلامية واتسعت رقعتها من حدود الصين شرقا الى المحيط الاطلسى غربا ، ومن جبال الاورال فى الشمال الى المحيط الهندى وأندونسيا جنوبا انتشرت التجارة البرية والبحرية بعد أن أمن الاسلام طرقها وأنشأ المسلمون أسطولهم البحرى ، فكثرت المعاملات وتعددت المصالح وكانت الشركة أداة من أدوات النشاط التجارى ، فعنى بها الفقه الاسلامى واستنبط لها الاحكام الشرعية باعتبارها من المسائل المتجددة ووضح الفقهاء احكام الشركة وفصلوا هذه الاحكام وفرقوا بين شركة الاباحة وشركة الملك وشركة العقد ، وقسموا شركة العقد الى شركة أموال ، وشركة أعمال وشركة وجوه وشركة مضاربة كلها شركات صحيحة ومشروعة عند الحنفية والحنابلة والزيدية

= فيهما أخبارا عن شريعة داود عليه السلام فلا يلزم استمراره ، فتح القدير على الهداية ٥ — ٢ .
(١٨) رواه أبو داود وصح اسناده ، ونهاية المحتاج الى شرح المنهاج ج٥ ص٢ القاهرة — مطبعة الحلبى ١٣٥٧هـ ١٩٣٨م على الخفيف ، الشركات ص٢١ أحمد أبو الفتح ص ٤٦٧ ، وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « يد الله مع الشريكين ما لم يتخاونا فاذا تخاونا رفع يده عنهما » .

ويرى المالكية صحتها عدا شركة الوجوه فهى فاسدة ، وذهب الشافعى والشيعة الجعفرية وأهل الظاهر الى أن شركتى الاموال والمضاربة صحيحتان أما جميع الانواع الاخرى ففاسدة (١٩) وقد أدى بحث فقهاء المسلمين واجتهادهم الى تكوين ثروة فقهية فى أحكام الشركات كما هو الشأن فى موضوعات الفقه الاسلامى الاخرى.

٢١ — وقد ظهرت الحاجة الى تقنين الاحكام الفقهية منذ عصور الاجتهاد الاولى على أساس اعتماد أصلح الاجتهادات وأقوم الآراء الفقهية وأقواها دليلا وخيرها نتيجة ، وكان الباعث على ذلك أن القضاة فى ذلك العهد كانوا من الفقهاء المجتهدين مما أدى الى اختلاف أحكامهم فى المسائل المماثلة .

ثم توقفت حركة الاجتهاد عند المذاهب القائمة ولكن تعددت الآراء فى نطاق كل من هذه المذاهب وكثرت المؤلفات المذهبية المخطوطة بحيث تعذرت الاحاطة بها والرجوع اليها وقد حظى المذهب الحنفى بشبه تقنين فى مسائل المعاملات والقضاء والادارة (٢٠)

---

(١٩) على الخفيف — الشركات فى الفقه الاسلامى ص٢٠ .

(٢٠) انظر مقال الاستاذ مصطفى الزرقا عن مجلة الاحكام العدلية وحركة التقنين من الفقه الاسلامى مجلة القانون والقضاء وبالكويت السنة الاولى العدد الاول ص٢ وجاء به :

أول من فكر فى وضع تقنين موحد للفقه الاسلامى هو عبد عبدالله بن المقفع فى عهد الخليفة المنصور ، ووجه اليه رسالة بذلك عرفت برسالة الصحابة جاء فيها : « لو رأى أمير المؤمنين أن يأمر بهذه الاقضية والسنن المختلفة فترفع اليه فى كتاب ، ويرفع معها ما يحتج به كل قوم من سنة أو قياس ثم نظر أمير المؤمنين فى ذلك وأمضى فى كل قضية رأيه الذى يلهمه الله ويعزم له عليه وينهى عن القضاء بخلافه وكتب ذلك كتابا جامعا عزما لرجونا أن يجعل الله هذه الاحكام المختلطة الصواب بالخطأ حكما واحدا صوابا » وتلك الرسالة على ما جاء بالمقال وأورده فى جمهرة رسائل العرب للاستاذ أحمد زكى صفوت ج٣ الرسالة ٢٦ .

والتوثيق بصدور كتاب الفتاوى الهندية (٢١) وعمل بما تضمنه فى جميع الدوائر القضائية .

٢٢ — وفى عهد الدولة العثمانية كان المذهب الحنفى هو المذهب الرسمى للدولة وقد رؤى أن الحاجة ماسة لوضع قانون مدنى منتزع من فقه السادة الحنفية لتنجو محاكمها من الارتباك والاختلاف الناشئين من الاقوال المختلفة من كتب فقه الحنفية فانتقت طائفة من جلة العلماء ومبرزى الفقهاء فى ذلك العصر لتضع هذا القانون وتقوم بذلك العمل الكبير وقد رأس هذه الجماعة من العلماء أحمد جودت باشا العالم الشهير ووزير العدلية يومئذ (٢٢) . وصدرت ارادة سنية بالعمل بالمجلة بجميع ما تضمنته فى السادس والعشرين من شعبان عام ١٢٩٤ هـ وقد اشتملت على ١٨٥١ مادة موزعة على ستة عشر كتابا خصص العاشر منها للشركات ويتضمن المواد من ١٣٢٩ الى ١٤٣٠ .

٢٣ — ومن مزايا مجلة الاحكام العدلية أنها أقامت فارقا لم يكن قائما من قبل بين أسلوب الفقه الشارح وأسلوب التشريع الآمر ، اذ صاغت من الفقه مرجعا مصاغا بأسلوب صياغة القوانين الحديثة كما أنها ناسبت بين موضوعات الكتب فى الترتيب ، فردت بعضها الى مواطنها الاصلية من ذلك عقد المضاربة فقد وردت أحكامه فى كتاب الشركة اذ المضاربة شركة عقد ، يقدم أحد طرفيه

---

(٢١) وتسمى أيضا الفتاوى العالمكيرية نسبة للملك الهندى الملقب بعالمكير فاتح العالم — الذى شكل عام ١٩٥٨ مجلس الفقهاء لتجميع الفقه الحنفى وأتموا مهمتهم العظيمة فى ثمان سنوات — المرجع السابق .

(٢٢) درر الحكام شرح مجلة الاحكام — تأليف على حيدر وتعريب فهمى الحسينى المحامى الكتاب الاول مقدمة المعرب ص٣ ، وقد جاء فى مقدمة المؤلف شارح المجلة أنه لا يخفى أن المجلة قد انتزعت من الفقه الحنفى ولذلك ينبغى أن يكون الشرح الذى يوضع لها ملتقطا من الكتب الفقهية المرضية ص٧ وانظر صبحى محمصانى فلسفة التشريع والاسلام ص٣٦ .

رأس المال ، ويقدم الآخـر العمل ، لكن بعض الفقهـاء يعتبرونه عقدا مستقلا عن الشركـة (٢٣) .

ويعاب على المجلة أنها التزمت مذهبـا واحـدا ، مع أن السعة الكبرى فى قابليات الفقـه الاسلامى العظيم انما تتجلى فى مجمـوع مذاهبه الاجتهاديـة فلو أن واضعيهـا استمدوا أحكامهـا من أحسن ما فى المذاهب وأكثر مسايرة مـع الزمن وحاجـة المجتمع لـما تبين بعد صدورها بوقت غير طويل عدم ملاءمتها لاحتياجات العصر خاصة فى المسائل التجاريـة (٢٤) .

---

(٢٣) مقال الاستاذ مصطفى الزرقا ص٢٥ .

(٢٤) لقد أدت مجلة الاحكام العدليـة دورا كبيرا باعتبارهـا أول محاولة لوضـع تقنين مدنى مستمد من الشريعـة الاسلامية وقـد توفرت لها صفـات القانون من حيث الترتيب والتقسـيم والتبويب واحتوائهـا على مواد ومن حيث الصياغة القانونية ولكن واضعيها التزموا مذهبـا واحـدا من المذاهـب الاسـلامية هو المذهب الحنفى ونحن نؤيـد الآراء التى تنادى بتكـرار هـذه المحاولة مع التخلص من عيوبهـا بأن تستخلص من المذاهب كلها أحكام تساير احتياجات هذا العصر وتقترح الدكتـور محمد فاروق البنهان انشـاء مجمع علمى للبحوث الشرعيـة يستعرض مشـكلات العصر الاقتصادية والاجتماعيـة والقانونية ويناقشـها فى ضوء تعاليم الشريعة الاسلامية ويستحدث أحكامـا جديدة وفقـا لقاعدة المصالح المرسـلة تناسـب مشـكلاتنا المعاصرة ، مقاله سالف الذكـر عن مسـتقبل التقنين من الفقـه الاسلامى ص٢٤ وما بعدهـا ونرى أن مجمع البحوث الاسلامية خير من ينهض بهذا العمل الجليل .

المبحث الثانى

تطور فكرة الشركة فى الشرائع اللاتينية

٢٤ — لقد أسفرت الدراسـات التى خصصت لتتبع الجذور الاولى للقواعد المنظمة للتجارة البرية والبحريـة عن أن مهد هذه القواعـد كان فى حوض البحر الابيض المتوسط ، نظـرا لموقعه والظـروف الجويـة الملائمة فيه ، وأهم الشرائـع القديمة فيما يختص بالشركـات قانون حامورابى ملك بابل عام ٢٠٨٣ قبل الميـلاد والذى احتوى على ٢٨٢ مادة خصص منها أربع وأربعون مادة لتنظيم بعض العقـود التى كانت معروفـة فى هذه الحقبة من الزمن ، وهى الشركات والوديعة والقرض بفائدة وصـورة مبسـطة للوكالة بالعمولة وقد استمدت هذه الاحكام مما استقر بين التجار من عـادات وأعراف وتقاليـد (١) وقـد خصص للشركـة ثمان مواد من المادة ١٠٠ الى ١٠٧ (٢) .

وقد اتصلت فى هذا العصر القديم الحضارة اليونانية بالحضارات الآسـيوية وقامت بين هذه الحضارات صلات تجاريـة ، وأسـهم فى ذلك الفينيقيون بما كان لديهم من نشـاط تجارى بحرى عظيم (٣)

---

(١) محمد صالح جـ١ رقم ٥ مصطفى كمال طـه — القانون التجـارى الاسـكندرية ١٩٥٦ جـ١ رقم ٢١١ ومبادىء القانون التجارى — الاسـكندرية ١٩٦٢ رقم ٨ — أكثم الخولى — الموجـز فى القانون التجارى ، القاهرة ١٩٧٠ جـ١ رقم ٨ نورى طالبانى القانون التجارى العراقى — بغداد ١٩٧٢ جـ١ رقم ١٣ هامل ولا جارد ، باريس١٩٥٤ جـ١ ص رقم ٩ .

(٢) أكرم ملكى — الوجيز فى شرح القانون التجارى العراقى — بغـداد ١٩٦٩ جـ٢ رقم ١ ، ٣ ولقانون حامورابى ترجمة قام بهـا الاستاذ عبده حسـن الزيـات مشـار اليـه فى نفس المرجع ، وانظـر فى هذا القانون تفسـير المنار جـ١ ص ٤٣٨ مشـار اليـه فى محمد صالح فى رقم ٥ كما أشـار الى عديد من المراجع الخاصـة فى تاريخ القانون التجارى .

(٣) واليهم يرجع فضل التوصل لفكرة المساهمة فى الخسارات البحريـة المشتركة، انظر ثروت عبد الرحيم ، الخسارات البحرية المشتركة،القاهرة ١٩٧٨؛

وقد أدى هذا التبادل التجارى الى انتقال العادات والاعراف التجاريه بين الموانى والاسواق التجارية وهذه المعاملات وتلك الاعراف هى الاساس التاريخى للتشريعات التجاريه ومن ثم يتميز القانون التجارى البرى والبحرى ، بأنه كان دوليا فى نشاته الاولى .

٢٥ — ورغم أهمية القانون الرومانى فى الشرائع اللاتينية ، وفى ميدان القانون الخاص على وجه التحديد فان فضل الرومان على القانون التجارى بما فى ذلك أحكام الشركات ، لم يكن كبيرا ، فهم وان كانوا قد عرفوا عقد الشركة كعقد رضائى الا أن العقد لم يكن منتجا لآثاره القانونية بالنسبة للغير ، وفيما بين المتعاقدين فانه لا يرتب تضامن الشركاء فى ديون الشركة كما أن الحصص التى يقدمها الشركاء تظل مملوكة على الشيوع فيما بينهم ، ومن ثم لم تكن للشركة شخصية معنوية تتولد عن عقد الشركة منفصلة عن أشخاص الشركاء ، كما لم يعرف الرومان التفرقة بين الشركة التجارية والشركة المدنية اذ أنهم لم يفرقوا بين العمل التجارى والعمل المدنى (٤) ولعل مرد ذلك أنهم احتقروا التجارة اذ اعتبروها مهنة الاجانب والرقيق والعتقاء ولا تليق بالرومانيين الاشراف ومن ثم اتخذوا من القانون المدنى Jus Civil شريعة عامة تنطبق على الافراد والمعاملات دون تفرقة بين العمل المدنى والعمل التجارى فميل الرومان الى التجريد abstraction. حملهم على توحيد أوضاعهم القانونية .

ونشأت فكرة الشركة عند الرومان مرتبطة بنظام الاسرة فجذورها الاولى تكمن فى الملكية المشتركة بين أفراد الاسر (٥)

(٤) كذلك لا يعرف الفقه الاسلامى التفرقة بين العمل المدنى والعمل التجارى ويماثله فى ذلك القانون الانجليزى .

(٥) كانت الاسرة ممثلة فى رئيسها هى التى تملك ، ثم نشأ نظام الملكية المشتركة لافراد الاسر كخطوة نحو الفردية .

copropriété familiale وعلاقات الشركاء كانت تبررها رابطة الدم ، فأفراد الاسرة والاشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد كانوا يستطيعون التعبير عن رغبتهم فى التعاون على استغلال المال المشترك فى اطار مخاطرة هذا الاستغلال وهذه الشركة التى كانت تنشأ بقوة القانون بين الاخوة فى ظل الشركة الاسرية أصبح من الممكن أن تمتد لتشمل أشخاصا آخرين تتوفر لديهم نية المشاركة (٦) affectio societatis

٢٦ — وقبل الميلاد بحوالى مائتى سنة ظهرت الشركات التى تقوم على المضاربة بمعناها الحقيقى (٧) وذلك بتكوين شركات لجباية الضرائب المستحقة وأخرى لتوريد المؤن للجيوش واستغلال المراعى وتنفيذ المشروعات العامة الكبرى ، كما عرفت فى روما شركات تكونت لممارسة أعمال الصيرفة والبنوك Sociétés d'argentari (٨) وهذه الشركات كانت مصطبغة بالاعتبار الشخصى intuitu personae ولم تكن لها بحسب الاصل شخصية معنوية فهذه الشخصية كانت امتيازا لا يتقرر الا بصيغة رسمية محددة Lex consoria أو بقرار من مجلس الشيوخ الرومانى Sénatus - consulte يشتمل على نظام الشركة ، وكان منح هذه الشخصية المعنوية أمرا نادرا فلم تمنح سوى للشركات التى

(٦) اذ كان أفراد الاسرة يتمتعون بحقوق متساوية على ممتلكاتها دون أن يتحكم فى هذه الممتلكات رئيس له سلطات على أفراد الاسرة يختص بالملكية المشتركة ، ومن ثم فان هذه الملكية تنظمها فكرة العدالة والمساواة لا التسلط ، هشام الحافظ — مقاله عن عقد الشركة فى القانون الرومانى مجلة العلوم القانونية التى تصدرها كلية الحقوق (حاليا كلية القانون والسياسة) جامعة بغداد ، المجلد الاول ، العدد الثانى السنة ١٩٦٩ ص١ الى ص٥٠ من القسم الاجنبى من المجلة .

(٧) اسكاراورو — الشركات التجارية باريس ١٩٥٠ ج١ رقم٢ .

(٨) spéculation propremen dit

كانت الدولة تتنازل لها عن حق تحصيل الاتاوات المفروضة لها وشركات استغلال مناجم الذهب والفضة ، كما أن هذه الشركات قامت فى صورة التوصية Forme de commandite التى أجازت لاصحاب رؤوس الاموال الذين أثروا عن طريق الفتوحات الرومانية استغلال أموالهم فى التجارة ، وذلك تحايلا على تحريم الكنيسة القرض بفائدة .

٢٧ — وفى العصر الوسيط ، وخلال القرن الثانى عشر انحسر النشاط التجارى اثر سقوط الامبراطورية الرومانية ، خاصة التجارة الدولية ولكنها عادت للازدهار بعد نشوب الحروب الصليبية وما استتبعته من حركة نقل بحرى ومعاملات تجارية بين موانىء الغرب خاصة موانىء ايطاليا وموانىء الشرق حيث دارت رحى هذه الحروب .

واقترن هذا التطور بتركيز السلطة الادارية فى كل مدينة على حدة مستقلة ذاتيا عن باقى الاقليم ، بعد أن اضمحل نفوذ السلطات المركزية وأصبح عاجزا عن بسط نفوذه السياسى على هذه المدن ، وبذلك نشأ نظام البلديات régime municipal التى برز فيها دور التجار بسبب ثروتهم وسادت فيها طوائف التجار corporations de marchands ، فتكون فى المدن التجارية خاصة البحرية منها اتحادا لطائفة التجار (٩) وكانت كل طائفة تنتخب رئيسا لها يسمى بالقنصل consul mercatorum واختصت الطوائف بتنظيم أمورها وشئون اعضائها وكان لها دخلها من اشتراكات اعضائها والضرائب والرسوم التى تفرضها وما تحصل عليه من

(٩) محمد صلاح شرح القانون التجارى ج١ رقم٥ ص١٠ ، مصطفى كامل طه القانون التجارى ج١ رقم ١٢ ، سمير الشرقاوى ، القانون التجارى ، القاهرة ١٩٧٣ ج١ رقم١٢ ، ريبير وروبلو رقم ١٩ ، هامل ولا جارد ج١ رقم١٣ اسكاراورو — مبادىء القانون التجارى رقم ٦ ، وانظر ثروت عبد الرحيم ، القانون التجارى المصرى ، القاهرة ١٩٨٢ رقم ١٤ .

تبرعات ، بل وكانت لها ممتلكاتها الخاصة من أراض ومخازن وأصبحت لها مجالسها وجمعياتها ومنح القناصل سلطة الفصل فى المنازعات التى تثور بين المنتمين للطائفة (١٠) ويطبقون على هذه المنازعات العادات والاعراف والتقاليد التى استقرت بينهم ، وكان للطوائف نظام Status مشترك يسرى على الطوائف فى نفس البلد وقد جمعت العادات والاعراف والتقاليد التى استقرت بين هذه الطوائف وتكون منها ما عرف بقانون التجار الذى تضمن تنظيما لاهم المعاملات التجارية ، كالشركات والكمبيالات وقد صحب هذا التطور عقد أسواق فى أماكن ومواعيد دورية محددة foires أدت الى ازدهار المعاملات التجارية ، وقد اشتهر فى تلك الاسواق التجار اليهود وسكان اسهل المبادرة (١١) the lombards وباسمهم سمى شارع لومبارد فى حى المال والاعمال بلندن ، وقد عرفت أسواق عديدة فى ايطاليا وفرنسا وبلاد بحر بلطيق وكانت لهذه الاسواق محاكمها الخاصة (١٢) .

٢٨ — ومن الامور التى ساعدت على قيام نظام الشركات أن الكنيسة حرمت على التجار الاقراض بفائدة ورأت فيهم فئة من الناس أعمى حب المال بصائرهم فانصرفوا عن تعاليم الدين والاخلاق

(١٠) ظلت هذه التسمية حتى الان فى فرنسا اذ يسمى الاختصاص القضائى فى المسائل التجارية Juridiction consulaire وقد بسطت محاكم التجار سلطتها القضائية حتى على المنازعات التجارية التى يكون أطرافها من غير أعضاء الطوائف والاجانب ومن ثم بدأت ملامح الاتجاه المادى للاعمال التجارية بعد أن كان نظام الطوائف يمثل الاتجاه الشخصى ، انظر هامل ولا جارد ج١ رقم ١٣ محمد صلاح ج١ رقم ٥ يقول ان ذلك تم بحيلة قانونية هى أن كل من يداعى فى القضاء التجارى من أجل قضية تجارية يفترض فيه أنه تاجر .

(١١) انظر فى دورهم فى التأمين البحرى فى انجلترا رسالتنا الاعفاءات .. والمسموحات فى التأمين البحرى رقم ١٣ ، ١٤ .

(١٢) اسكاراورو — مبادىء القانون التجارى ج١ رقم ١٠ .

الامر الذى أسفر عن انصراف بعضهم عن التجارة (١٣) مما أدى الى احتكار اليهود لها الا أن تحريم القرض بفائدة أدى الى قيام أصحاب رؤوس الاموال بالبحث عن طرق مشروعة دينيا لاستثمار أموالهم حتى توصلوا الى عقد التوصية contrat de commande الذى مقتضاه أن يقدم الممول أو عدة ممولين رأس المال اللازم الى تابع préposé يقوم بالاتجار ويعتبر عمله هو حصته فى الشركة. ورأس المال هو حصة الشريك أو الشركاء الاخرين الذين تنحصر مسئوليتهم فى حدود هذه الحصص ، وقد بدأت هذه الوسيلة لاستغلال الاموال فى ميدان التجارة البحرية حيث تظهر بجلاء فكرة المشاركة فى تحمل المخاطر (١٤) والخسارات البحرية. ويرد عقد شركة التوصية الى عقد القرض البحرى المسمى بقرض المخاطر الجسيمة ويمقتضاه يقرض أحد أصحاب رؤوس الاموال مبلغا لمالك السفينة أو لربانها وذلك لتجهيز السفينة للرحلة البحرية ، ويكون هذا القرض مضمونا برهن السفينة أو البضاعة أو كليهما ، ولكن المقترض يبرأ من الدين اذا وقع خلال الرحلة البحرية حادث يؤدى الى هلاك السفينة. أما لو وصلت السفينة سالمة فان المقترض يلتزم برد مبلغ الدين بالاضافة الى فوائد مرتفعة كانت تصل فى بعض الاحيان الى ما يزيد عن عشرين فى المائة ، وكان ارتفاع سعر الفائدة يقابل احتمال ضياع القرض اذا هلكت السفينة ، فوصول السفينة سالمة هو

---

(١٣) محسن شفيق — الوجيز فى القانون التجارى — القاهرة ١٩٦٧ جـ١ رقم ١٠ ، مصطفى كمال طه — القانون التجارى جـ١ رقم ١٣ ، اسكاراورو مبادىء القانون التجارى جـ ١ رقم ٩ .

(١٤) يقترب من ذلك نظام اتبع فى التجارة البرية فى مجال تجارة تربية الماشية اذ يعهد شخص الى آخر بالعناية بماشيته وتغذيتها مقابل حصته فى الفائدة التى تعود على صاحبها منها ، انظر اسكاراورو الشركات التجارية جـ ١ رقم ٣ .

شرط التزام المقترض برد الدين (١٥) ، واستخدم عقد قرض المخاطر الجسيمة لتجنب الفوائد الربوية عن طريق الاتفاق بين المقرض والمقترض على أن يقتسم المقرض الربح مع المجهز بدلا من حصوله على الفوائد المرتفعة وانتقلت هذه الفكرة الى التجارة البرية حيث يقدم صاحب المال الى شخص آخر حصته نقدية ويقدم الاخير عمله وبمقتضى عقد التوصية يقتسم الاثنان الربح مع بقاء مسئولية من قدم الحصة النقدية فى حدود هذه الحصة ولم يكن عقد شركة التوصية منشئا لشخصية معنوية ولكن منذ القرن الثالث عشر اعتبرت الشركة نفسها مالكة للحصص التى يقدمها الشركاء وأصبح للشركة عنوان raison sociale يتكون بصفة عامة من أسماء الشريك أو الشركاء القائمين بالتجارة الملتزمين بديون الشركة فى كل أموالهم أى الشركاء المتضامنين فى شركة التوصية ومن ثم تبلورت فكرة الشخصية المعنوية للشركة مستقلة عن شخصية الشركاء (١٦) .

٢٩ — وانتهى الامر بأن أقرت الكنيسة نظام التوصية commandite اذ رفعت التحريم عن القرض بفوائد فى حالتين ، حين يتعرض المال لمخاطر تفوق مخاطر القرض أو عارية الاستهلاك المعروفين فى القانون الرومانى ومن ثم جازت الفائدة عند تعرض المال للخطر وكذلك فى الحالة

---

(١٥) هناك أوجه شبه تجمع هذا العقد بعقد التأمين اذ أن مبلغ القرض يماثل مبلغ التأمين ، ولو أن القرض يدفع مقدما ومبلغ التأمين يدفع اذا تحقق الحادث المضمون ، والمقرض يمثل دور المؤمن كما تمثل الفائدة المرتفعة قسط التأمين ، ولكن هناك فرقا جوهريا بين العقدين — ثروت عبد الرحيم الاعفاءات والمسموحات فى التأمين البحرى رقم ٨ وأنظر :

Dover - Elements and practice of marine insurance, London 1957. P. 4.

(١٦) اسكاراورو — الشركات التجارية جـ ١ رقم ٣ .

التى يختلف فيها مكان عقد القرض عن مكان الوفاء distancia loci
فحينئذ ينطوى القرض على نقل المال من مكان لآخر ومن ثم يتحول
عقد القرض الى عملية صرف (١٧) Opération de cambium
الامر الذى يستوجب تعويضا خاصا يبرر الفائدة ، وباعتراف
الكنيسة بالفائدة فى هاتين الصورتين مارس الاشراف وحتى رجال
الكنيسة التجارة فى ظل عقد التوصية فكانوا يقدمون أموالهم لشخص
يقوم بالاتجار ، وهذا الشريك الظاهر هو الذى يسأل عن ديون
الشركة فى مواجهة الغير وهو الشريك المتضامن فى الشركة ommandité
بينما يظل الشركاء الموصون مسئولين فى حدود ما قدموه
من حصص .

٣٠ — وفى هذا العصر أيضا ظهرت شركة التضامن التى
تكمن جذورها الاولى فى الملكية المشتركة للاسرة (١٨) فنظام تضامن
الشركاء فى المسئولية عن ديون الشركة لا تبرره سوى الثقة المتبادلة
confiden ce mutuelle
بين أشخاص تجمعهم رابطة
الدم أو العمل فى مكان واحد ، وقد ازدهر نظام شركة التضامن
فى المدن التجارية الايطالية وساعد على ذلك تطور التجارة
وبيوع الاسواق التجارية foires وكان الشريك المدير
يودع فى مركز قنصل التجار Siège du Consulat توقيعه وتوقيعات

(١٧) هامل ولاجارد ج ١ رقم ١٦ وقد ادى ذلك الى تطوير وازدهار
الكمبيالة كأداة لتنفيذ عقد الصرف . ويلاحظ أن اجازة الفائدة فى الصورتين
المذكورتين لم يخل بمبدأ تحريم الفائدة الذى ظل قائما حتى القرن السابع عشر
اذ حين احتلت قروض الانتاج أهمية كبرى فى عمليات البنوك رفعت الكنيسة
الحظر واعترفت بأن النقود تلد النقود L'argent enfante L'argent
مصطفى كمال طه — القانون التجارى ج ١ رقم ١٢ .
(١٨) راجع ما سبق رقم ٢٥ .

شركائه (١٩) ويتضمن هذا الاجراء نوعا من الاشهار Publicité
عن تكوين الشركة وكانت لشركة التضامن ذمة مالية خاصة
تتكون من الحصص التى يقدمها الشركاء ورأس
المال المشترك هو الضمان لدائنى الشركة .

٣١ — وفى العصر الحديث ابتداء من القرن الرابع عشر بدأ اضمحلال
المدن الايطالية التجارية وانتقل النشاط التجارى الرئيسى الى المدن
الصناعية على بحر الشمال والمحيط الاطلنطى بعد اكتشاف
القارة الامريكية فى نهاية القرن الخامس عشر ومن ثم ظهرت أهمية
فرنسا وانجلترا واسبانيا والبرتغال وهولندا فى ميدان التجارة
واحتلت المركز الذى كانت تتمتع به مدن ايطاليا ونشأت فى فرنسا
أسواق هامة كسوق شامبانيا وأورليون التى كانت ملتقى تجارة
أوربا الغربية وقامت هذه الاسواق بدورها الهام كبيئة لتكوين
العرف التجارى وتطورت فيها أحكام بعض نظم القانون التجارى
كالكمبيالة والحساب الجارى والافلاس (٢٠) ، وقد واكب القانون
التجارى تطور الأحداث الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية
فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، عصر النهضة والاصلاح ،
فقد ترتب على اكتشاف أمريكا وطريق رأس الرجاء الصالح
تدفق كميات وفيرة من الذهب والفضة على أوربا مما أدى الى
ظهور البنوك الكبيرة لايداع العملات الذهبية والفضية ، وقامت

(١٩) يعتبر ذلك منشأ العنوان التجارى للشركة ، اسكاراورو —
الشركات التجارية ج ١ رقم ٣ وانظر مصطفى كمال طه القانون التجارى
رقم ٢١١ ، محمد حسنى عباس ، المؤسسات العامة والشركات فى التشريع
المصرى القاهرة ١٩٦٧ رقم ٢ سمير الشرقاوى — شركات القطاع الخاص
ووحدات القطاع العام فى القانون المصرى — القاهرة ١٩٧٢ رقم ٣ .
(٢٠) محمد صالح — شرح القانون التجارى ج ١ رقم ٥ ص ١٤
مصطفى كمال طه رقم ١٥ .

الدول بالاقتراض من هذه البنوك ومن الافراد مقابل أوراق مالية وزاد التعامل على هذه الاوراق حتى ظهرت البوادر الاولى للبورصات .

٣٢ ـ ويمكن القول أن بوادر نظام شركة المساهمة ظهرت حوالى عام ١٥٠٠ مبلادية فى مدينة جنوا حين أنشىء بنك سان جورج (٢١) Casa di San Gorgio فقد أصدرت جمهورية جنوا قرضا مقابل مرتبات دائمة للمقرضين وتمثلت هذه المرتبات فى سندات قابلة للتحويل ، الا أن الجمهورية عجزت عن الوفاء بالتزامها بدفع تلك المرتبات ومن ثم اتفقت مع الدائنين على ابرائها من المرتبات مقابل منحهم احتكار جباية بعض الضرائب والرسوم الجمركية ويكون الدائنون شركة لتنظيم هذه الجباية واقتسام الارباح التى تنجم عنها بنسبة مرتباتهم التى كانت مقررة لهم وقسم رأس المال الذى كان يتمثل فى الاحتكار الذى منح لهم بين الشركاء فى صورة أوراق مالية قابلة للتحويل للغير ، وتنتقل الى الورثة وأهم ما انطوت عليه هذه العملية القانونية فكرة تقسيم رأس مال الشركة الى اجزاء قابلة للتحويل Parts cessible (٢٢) ولكن التطور الحقيقى لشركات الاموال يرتبط بالتوسع الاستعمارى منذ بداية القرن

(٢١) وفى قول انه انشىء عام ١٤٠٧ محمد صالح ج ٢ شركات المساهمة رقم ٣٦٣ . ويرى البعض أن أصل شركات الاموال تكمن فى نظام الملكية الشائعة للسفينة copropriété du navire اذ أن الحصة فى السفينة التى تعرف بالقيراط quirat اخذا من اللغة العربية ـ كانت قابلة للتحويل وكانت ادارة شيوع تتم عن طريق الاغلبية ، الا أن كل مالك عن الشيوع كان مسئولا فى كل امواله عن الديون التى تترتب على تصرفات وعقود المجهز .

(٢٢) اسكاراورو ـ الشركات التجارية ج ١ رقم ٤ .

السادس عشر ، اذ بدت الحاجة الى تجميع رؤوس الاموال الضخمة لاستغلال المستعمرات فى أفريقيا والقارة الامريكية ، فأنشئت فى انجلترا وفرنسا وهولندا شركات مساهمة كبيرة لتقوم بهذا الاستغلال الاستعمارى Compagnies Coloniales وكانت تمنح امتياز الاستغلال بأمر ملكى Charte royale وتؤسس عن طريق اصدار أوراق قابلة للتداول تتمثل فى الاسهم وأهم هذه الشركات شركة الهند الشرقية (٢٣) وشركة الهند الغربية وشركة السنغال وكندا وشركة خليج هدسن وشركة المسيسبى ولم يكن دور هذه الشركات قاصرا على الاستغلال التجارى وانما كانت كل شركة منها دولة داخل الدولة a state within a state فقدمنحت حق تكوين الجيوش وسك العملة وتحصيل الضرائب والرسوم ، واصدار اللوائح .

٣٣ ـ ولما قويت شوكة هذه الشركات ارتكبت مظالم بشعة فى حق مواطنى المستعمرات كما أنها انفلتت عن اصلاح البلاد المستعمرة ووجهت جل اهتمامها للاثراء على حساب ثروات الامم المغلوبة على أمرها فساءت ادارتها لهذه البلاد الامر الذى استوجب تدخل الدول التى تنتمى اليها تلك الشركات عن طريق التشريع للحد من سلطانها ولعلاج سوء ادارتها واستغلالها .

وبظهور المخترعات الصناعية فى القرن التاسع عشر أصبحت شركات المساهمة هى اداة النشاط الصناعى والتجارى ، واقترن هذا النمو السريع بمبدأ الحرية الاقتصادية الذى أسهم فى ازدهارها ، خاصة بعد العدول عن نظام الترخيص الحكومى autorisation du gouvernement بانشاء شركات المساهمة .

(٢٣) تأسست الشركة الفرنسية للهند الشرقية عام ١٤٦٤ ، وفى أول يناير عام ١٩٥٩ صرحت اليصابات ملكة بريطانيا بانشاء شركة الهند الشرقية . وتأسست شركة الهند الشرقية الهولاندية عام ١٦٠٢ .

٣٤ ــ وكانت فرنسا رائدة فى ميدان القضاء والتشريع التجاريين ، فقد أنشأ شارل التاسع محكمة تجارية تتكون من قاض وأربعة قناصل من التجارة عام ١٦٣٦ ثم بذلت محاولات توحيد التشريع التجارى تفاديا لتعدد العادات والاعراف التجارية المختلفة ، وتوجت الجهود بصدور أمر ملكى منظم للتجارة البرية عام ١٦٧٣ أصدره لويس الرابع عشر Ordonnance sur le commerce وقد قام بالدور الرئيسى فى صياغته سافارى أحد كبار تجار باريس ومن ثم عرف هذا التشريع بقانون سافارى (٢٤) وقد نظم الشركات التجارية ، والاوراق التجارية والافلاس والاختصاص القضائى التجارى وقد تضمن الباب الرابع احكام شركة التضامن التى سميت فيه بالشركة العامة Société generale ويسأل الشريك فيها مسئولية مطلقة عن ديون الشركة فى جميع أمواله ، ونص على أن الشريك فى شركة التوصية يسأل عن ديون الشركة فى حدود حصته مقابل حظر تدخله فى ادارة الشركة أما الشريك المتضامن فى شركة التوصية فيسأل عن ديون الشركة فى كل أمواله مسئولية مطلقة وللشركاء المتضامنين وحدهم حق ادارة الشركة وأوجب الامر شهر شركات التضامن والتوصية عن طريق قيد ملخص عقد الشركة فى قلم كتاب المحكمة التجارية وذلك لاعلام الغير بتكوين الشركة وبدون هذا الشهر لا ينتج عقد الشركة آثاره القانونية .

٣٥ ــ وقد أعقب صدور أمر التجارية البرية صدور أمر مماثل عام ١٦٨١ ينظم التجارة البحرية Ordonnance sur la marine وكان للوزير

(٢٤) code Savary وقد وضع مؤلفا فى التعليق على نصوص القانون سماه Le parfait negosiant, 1685 كما وضع كل من جوس وبوتييه تعليقات على بعض أجزاء من امر عام ١٦٧٣ ــ وانظر هلمن ولاجارد جـ ١ رقم ٢٢ وموجز دالوز رقم ٤ ، أكثم الخولى ــ الموجز جـ ١ رقم ١٧ .

كولبير فضل اصدار هذين الامرين ، وقد استمد واضعوا المجموعة التجارية الفرنسية التى صدرت عام ١٨٠٧ معظم أحكامها من أمرى لويس الرابع عشر الذين ضما الاعراف والعادات التجارية المستقرة ومن ثم ظلت المجموعة التجارية الفرنسية متأثرة حتى قيل بأن القانون التجارى قانون أصحاب الحوانيت (٢٥) Code de boutiquiers

٣٦ ــ وقد نظم القانون التجارى الفرنسى أربع شركات ، هى شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالاسهم والمساهمة . وفيما يختص بشركتى الاشخاص والتضامن والتوصية البسيطة ردد القانون أحكام أمر عام ١٦٧٣ تقريبا وبالنسبة لشركة المساهمة أوجب لتأسيسها صدور ترخيص حكومى والتصديق على عقد انشائها وقد استحدث القانون شركات التوصية بالاسهم Societe en commandite par actions كشركة وسط بين شركات الاشخاص وشركات الاموال ، أو مزيج من النوعين (٢٦) ولم يخضع شركات التوصية بالاسهم لاجراء الترخيص الحكومى بتكوينها وانما اطلق حرية انشائها مما أدى الى اقبال شديد على هذا النوع الجديد من الشركات اللاتى استحدثت للقيام بالمشروعات المتوسطة حتى أن الفترة بين عامى ١٨٢٠ ، ١٨٤٠ سميت بفترة حمى التوصية (٢٧)

(٢٥) محمد صالح ــ شرح القانون التجارى جـ ١ رقم ٥ ص ١٦ وقد انتقد القانون التجارى الفرنسى بأنه قد قدم عهده وتجرد من محتوياته فنصوصه التفسيرية باليه وأحكامه المتصلة بالنظام العام قليلة وهو يرجع الى عهد كانت فيه الخصيصة التعاقدية للقانون التجارى كاملة .. وقد اغفل مسائل هامة وأشار اليها اشارة سريعة كالمتجر وشركات المساهمة .. وانظر ريبير وروبلو رقم ٢٩ ، جورفرية رقم ٩ .

(٢٦) combinaison de deux types اسكاراورو ــ الشركات التجارية جـ ١ رقم ٦ وانظر مصطفى كمال طه ــ القانون التجارى جـ ١ رقم ٢١٥ .

(٢٧) L'epoque de la fièvre des commandites

الا أن فضائح مالية بدأت تظهر نتيجة عدم الرقابة الحكومية ووقوع أعمال تنطوى على الغش حتى أن شركات التوصية بالاسهم أصبحت تشكل خطرا على الائتمان مما أستوجب علاجا سريعا سرعان ما تمثل فى صدور قانون عام ١٨٥٦ بهدف تنظيم تلك الشركات ، وقد استوجب الاكتتاب فى رأس المال بأكمله ، والتحقق من تقدير الحصص العينية ونظم رقابة الشركاء الموصين المساهمين على ادارة الشركة وتوالت القوانين المنظمة لشركات المساهمة والتوصية بالاسهم (٢٨) منها قانون صدر عام ١٨٦٧ الذى أجاز تأسيس شركة المساهمة دون اذن حكومى سابق أيا كان رأس مال الشركة مع وضع ضمانات تكفل الرقابة على هيئات الادارة وقانون عام ١٨٩٣ الذى يقضى بأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم تعتبر شركات تجارية أيا كان موضوع نشاطها (٢٩) ، كما استحدث قانون صدر فى ٧ مارس ١٩٢٥ الشركة ذات المسئولية المحدودة (٣٠) ، وهى أساسا شركة أشخاص لكن ينقصها أحد خصائص شركة الاشخاص وهو تضامن الشركاء فى المسئولية عن ديون الشركة مسئولية مطلقة اذ تنحصر مسئولية الشريك فى الشركة ذات المسئولية المحدودة فى نطاق حصته .

٣٧ — وفى فرنسا تنظم الشركات التجارية نصوص المواد من ١٨٣٢ حتى ١٨٧٣ من القانون المدنى ، ذلك أن الشركة ليست نظاما تجاريا

---

(٢٨) انظر فى هذه القوانين مصطفى كمال طه — القانون التجارى ج ١ رقم ٢١٥ . اسكاراورو — الشركات التجارية ج ١ رقم ٨ وما بعده .

(٢٩) صدر هذا القانون اثر اضطراب اموال شركة بنما وهى شركة مدنية ذات شكل تجارى الامر الذى تعذر معه شهر افلاسها مما ادى الى ضياع أموال المساهمين فيها ، السنهورى — الوسيط ج ٥ رقم ١٦٧ . اسكاراورو — الشركات التجارية ج ١ رقم ١١ .

(٣٠) استمد نظام هذه الشركة من القانون الالمانى ، موجز دالور التجمعات التجارية ، روديير ، باريس سنة ١٩٧٢ رقم ٣٧٢ وقد انشئت هذه الشركة فى المانيا بمقتضى القانون الصادر فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٩٢ .

خالصا اذ هناك شركات مدنية وهى التى تقوم بنشاط لا يعد عملا تجاريا طبقا لاحكام القانون التجارى ، وقد تضمنت المواد سالفة الذكر قواعد عامة تسرى على جميع الشركات ، وطبقا للمادة ١٨٧٣ مدنى تسرى هذه النصوص على الشركات التجارية ما لم تتعارض مع القوانين والعادات التجارية (٣١) .

وقد صدر فى فرنسا القانون رقم ٥٣٧ فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٦ للشركات التجارية وكذلك الديكريتو رقم ٢٣٦ الصادر فى ٢٣ مارس ١٩٦٧م ويتكون من ٥٠٩ مادة وقد أعدته لجنة تطوير القانون التجارى (٣٢) .

٣٨ — وفى دراستنا المقارنة للشركات يمثل القانون الفرنسى أهمية خاصة باعتباره نموذج للتشريعات ذات الاتجاه اللاتينى ، وكذلك التنظيم القانونى للشركات فى مصر ، وقد وردت فى القانون المدنى المصرى المواد من ٥٠٥ الى ٥٣٧ بشأن الشركات وهى تسرى على الشركات المدنية وعلى الشركات التجارية ما لم تتعارض مع النصوص الخاصة الواردة فى القانون التجارى والقوانين المكملة له الخاصة بالشركات (٣٣) كما تضمن القانون التجارى المصرى

---

(٣١) L'art. 1873 " les dispositions du présent titre ne s'appliquent aux sonicétés de commerce que dans les points qui n'ont rien de contraire aux lois et usages du commerce "

وانظر فى تفصيلات هذا الموضوع رسالة مشار اليها فى ريبير روبلو رقم ٦٥٦ .

Desiry - Droit civil et soicètés cimmerciales, thèse. Paris 1929.

(٣٢) انظر فى اسباب وضع هذا القانون هيمار وتيرى ومابيلا — الشركات التجارية ج١ رقم ١ وما بعده وقد اسهم الثلاثة فى وضع مشروع القانون وقد طرأت على القانون والديكريتو سالفى الذكر بعض التعديلات التشريعية ، انظر جان وهنرى وموريس موليراك — الوجيز فى الشركات ج ١ مارس ١٩٦٩ ص ١٣ وموجز دالوز ، التجمعات الاقتصادية ، روبيير رقم ٣ ، هيمار وتيرى ومابيلات ج ١ رقم ٢٢ وما بعده .

(٣٣) السنهورى — الوسيط ج ٥ رقم ١٦٩ ، وهذه المواد تقابل المواد من ١٨٣٢ الى ١٨٧٣ من القانون المدنى الفرنسى وانظر ثروت عبد الرحيم القانون التجارى المصرى ج ١ رقم ٣٨٤ .

الصادر عام ١٨٨٣ قواعد الشركات فى المواد من ١٩ الى ٦٥ وقد استمدت من المجموعة التجارية الفرنسية ، وتقضى المادة ١٩ بتطبيق القواعد العامة الواردة فى القانون المدنى على الشركات التجارية وقد تضمن أحكاما خاصة بشركات التضامن والتوصية والمساهمة ، ولما كانت هذه النصوص القليلة قاصرة عن تنظيم الشركات التجارية بعد ان احتلت مكانها المرموق فى المجال الاقتصادى خاصة شركات المساهمة ، صدرت من مجلس الوزراء قرارات لتنظيم هذه الشركات فى الفترة من عام ١٨٩٩ الى عام ١٩٢٧ الا أنها لم تكن لها قوة القانون ولم تكن كافية لتكمله النقص الذى شاب القانون التجارى فيما يختص بهذه الشركات ومن ثم صدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة ، وقد ألغى بصدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بـ بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسـ والشركات ذات المسئولية المحدودة وقد عدل القانون عدة مرات وهو فى مجموعه قد سد كثيرا من الثغرات التشريعية واستمد أحكاما عديدة منظمة لشركات المساهمة والتوصية بالاسهم واستحدث الشركة ذات المسئولية المحدودة كما أقام القانون توازنا عادلا بين التيسير على المتعاملين والحرية الاقتصادية وبين حماية حقوق المدخرين ، كما شجع رؤوس الاموال الاجنبية التى تستثمر فى مشروعات التنمية الاقتصادية ، ولما كان هذا القانون قاصرا عن مواكبة التطور الاقتصادى والاتجاه الى تحقيق العدالة الاجتماعية فقد صدر قانون جديد ألغاه وهو القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، كما صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٨٢ .

المبحث الثالث

تطور الشركة فى الشرائع الانجلوسكسونية

٣٩ — قبل ميلاد المسيح عليه السلام بنصف قرن تقريبا غزا الرومان بقيادة يوليوس قيصر الجزر البريطانية التى خضعت لحكمهم ثلاثة قرون ، ومع ذلك لم تتأثر العادات السائدة فى تلك البلاد والتى كانت تحكم معاملات سكانها بالقانون الرومانى تأثرا ذا شأن ، وظلت تلك العادات Customs سارية فى الفترة التى خضعت فيها بريطانيا للغزاء من القبائل البربرية التى قدمت من جوتلاند وهى منطقة فيما يعرف الان بالدانمرك ، يعاونهم سكان الشمال الانجليز والسكسون Anglo - Saxons وقد اختلفت العادات المنظمة للمعاملات باختلاف المناطق والدويلات التى نشأت فى انجلترا وهى وان كانت عادات متقاربة الا أنها لم تكن متجانسة بحيث يتكون منها قانون موحد ، وبعد الفتح النورماندى عام ١٠٦٦ ميلادية لم يتعرض الفاتحون القادمون من فرنسا للعادات والقوانين الانجليزية التى بدأ صدورها عام ٦٠٠ ميلادية حينما أصدر Ethelbert ملك اقليم كنت أول قانون يحمل اسمه ، ولكن هذه القوانين كانت ذات طابع عام يتعلق بالمحافظة على الامن ولم تتناول بالتنظيم الحقوق الخاصة ، وعلى ذلك بقيت العادات والاعراف المحلية مصدرا للقواعد المنظمة للمعاملات وبقيت المحاكم المحلية Local coarts مختصة بالفصل فى المنازعات التى تترتب على هذه المعاملات ، واستحدث النورمانديون محاكم الملك Kings Courts تستأنف اليها احكام المحاكم المحلية وقد اسهمت أحكام محاكم الملك فى توحيد القانون المتمثل فى العادات والتقاليد (١) .

---

(١) شرح القانون الانجليزى — دكتور ادموند ملكا ، القاهرة ١٩٥٤ ص٥ وما بعدها .

٤٠ ــ ويعتبر هنرى الثانى صاحب النهضة التشريعية الانجليزية فبعد توليه الحكم عام ١١٥٤ ميلادية عمل على وضع حد فاصل بين سلطات المحاكم الكنسية (٢) والمحاكم المدنية ليبسط نفوذه عن طريق حكومه مدنيه قويه .

وقام باصلاح قضائى مؤداه جواز رفع بعض الدعاوى الى محاكم الملك مباشرة بدلا من المحاكم المحلية ، وطبق فى عهده نظام المحلفين فى نظر القضايا المدنية كما انشأ دوائر قضائية منظمه تنتقل فى أنحاء الدولة تطبق قانونا موحدا ومن ثم عرف بالقانون الموحد Common law اذ تشترك فى الخضوع له الدولة كلها (٣) وبدأ الاعتراف بسلطات قضائية خاصة للمستشار المالى للملك Exchequer ولمجلس البلاط الملكى المخصوص Privy council وكان ذلك أساس تشكيل محاكم العدالة أو الانصاف Courts of equity لتسد النقص الذى بدأ واضحا فى أحكام القانون المشترك المستمد من العادات والسوابق القضائية ، والذى سادته اجراءات شكلية معقدة فى التقاضى (٤) وانتهى الامر بادماج محاكم القانون المشترك ومحاكم العدالة عام ١٨٧٣ ومن ثم أصبحت المحاكم تطبق قواعد القانون المشترك ونظريات العدالة فى أى قضية تنظرها بحسب ما ترى فيه تحقيق العدل ، وعلى مدى التطور سالف الذكر كانت المنازعات التجارية البرية والبحرية تخضع لانظمة قانونية خاصة وتختص بنظرها محاكم خاصة ، هى

---

(٢) كان القانون الكنسى فى هذه الحقبة أكثر تقدما من تلك العادات والتقاليد المطبقة فى المعاملات وذلك لانه تأثر بالقانون الرومانى .

(٣) أكمل ادوارد الاول الاصلاح الذى بداه هنرى الثمن بأن أصدر مرسوما منظما للسلطة القضائية عام ١٨٧٥ ، رينيه دافيد وجون برايدلى ، ترجمة الدكتور محمد عبد الخالق عمر ص ٣٤ .

(٤) من صور ذلك أن التقاضى كان غير جائز الا بين خصمين اثنين تقضى محاكم القانون المشترك لاى منهما ولكن محاكم العدالة كانت مرنة تحقق الانصاف للجميع فى نفس الدعوى .

محكمة البحرية Admiralty court والمحاكم التجارية Commercial Courts التى كانت تطبق العرف التجارى السائد فى هذا الوقت .

٤١ ــ وظل العرف الذى يرتكز على عادات مستقرة هو مصدر القانون فى النظام الانجلوسكسونى ، الى جوار السوابق القضائية Legal Precedents ثم احتل التشريع Legislation مكانا هاما خاصة فى المسائل التجارية كقانون الكمبيالات الصادر عام ١٨٨٢ (٥) وقانون التجارة البحرية (٦) عام ١٩٢٤ وقوانين الشركات التجارية التى بدأ ظهورها عام ١٧٢٠ وينظمها الآن أساسا القانون الصادر عام ١٩٤٨ وقانون عام ١٩٦٧ وقانون التأمين البحرى الصادر عام ١٩٠٦ ، ومع ذلك فرغم صدور هذه القوانين ظلت للعادات التجارية والسوابق القضائية أهمية كبرى اذ أنها المصدر الذى استمدت منه التشريعات أحكامها كما أنها تنطبق حين لا يرد فى نصوص هذه القوانين حكم لموضوع المنازعة وحين تميل القوانين الى العرف والعادات كمصدر من مصادر القاعدة القانونية .

ويلاحظ أن القوانين المنظمة للشركات من أقدم التشريعات فى انجلترا فقد بدأ اصدارها عام ١٧٢٠ وقبل ذلك وفى ظل قواعد القانون المشترك Common law كان للتاج البريطانى Crown أى للملك حق اصدار ترخيص رسمى Charter ، وامتياز بتأسيس الشركة (٧) وقد استخدم هذا الحق ابتداء لتأسيس شركات تجارية (٨)

---

(٥) Bills of Exchange Act, 1882.

(٦) Merchant Shipping Act. 1924.

(٧) " The crown always had the right of granting charters of incorportaion شارلزورث ــ الشركات ص١

(٨) Commercial corporation وكلمة Corporation مشتقة من لفظ Corpus أى جسم بمعنى أن الشركة لا تتجسم الا بصدور الاذن أو الترخيص الملكى بتأسيسها وكلمة Company مكونة من لفظ « مع » وكلمة Pain أى خبز ، ذلك أن المؤاكلة من سمات المشاركة وما تستوجبه من ثقة فيما بين الشركاء ، محمد صالح ج ٢ ص ٢٩٦ .

فى نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر وبهذه الوسيلة تكونت شركة الهند الشرقية وشركة خليج هسن وشركة ليفانت (٩) وغيرها التى تأسست لاستغلال المستعمرات البريطانية ، وكانت لكل من هذه الشركات شخصية قانونية ذاتية Lagal entity منفصلة تماما عن أشخاص الشركاء (١٠) وترتب على ذلك القانون المشترك Common law أن هؤلاء الشركاء لا يسألون عن ديون تلك الشركات وأن سلطة التاج كانت تقف عند اصدار تراخيص رسمية بانشاء هذا النوع من الشركات بحيث لم يكن فى استطاعته الترخيص بتكوين شركات تضم شركاء يسألون فى اموالهم الخاصة عن ديون الشركة ومن ثم كانت تلك الشركات التى تقوم فيها هذه المسئولية تؤسس عن طريق آخر غير اصدار امتياز فى صورة ترخيص ملكى بتأسيسها ، وهى شركات أقرب ما تكون الى شركة التضامن فى النظام اللاتينى وتعرف باسم Partnership وكانت الشركات التى تمارس التجارة تعمل فى ظل شكل قانونى مقتضاه أن كل شريك يتجر فى ماله الذى يستغله فى الشركة (١١) والذى تتكون منه حصته فيها وفقا للقواعد والنظم التى يضعها الشركاء ومن ثم كانت أقرب الى وسيلة أو شكل من أشكال ممارسة التجارة (١٢) منها الى فكرة الشركة ، وعلى ذلك لم تكن تتمتع بالشخصية القانونية فى هذه الحقبة سوى الشركات التى يرخص الملك بتأسيسها (١٣)

Chartered companies

---

(٩) انظر نص أمر الملكة اليزابيث بتأسيس الشركة فى هاهلو — قانون الشركات لندن ١٩٧٠ ص ٢ ، ٣ ، ٤ .

(١٠) Separate entity ستيفنس وبورى ، القانون التجارى .. لندن ١٩٦٩ ص ١٤٩ .

(١١) " each member trades in hos own stock subject to the rules of the company. شارلزورث ص ٢ .

(١٢) انظر جووار — لندن ١٩٦٩ ص ٣ ، ٤ ، شارلزورث — الشركات ص ٢ . Regulated companies

(١٣) وتسمى أيضا Companies inconporated by royal charter

وما زالت بعض هذه الشركات قائمة الى اليوم (١٤) .

٤٣ — وفى نهاية القرن السابع عشر ظهرت شركة الأموال ذات رأس المال المشترك Joint-stock company وهى التى تقابل شركة المساهمة والتى تتخذها أغلب الشركات شكلا قانونيا لتكوينها وتقوم الشركة باعتبارها شخصا قانونيا باستغلال رأس مال مشترك اسهم كل من الشركاء بجزء منه وتتحدد هذه الحصص فى رأس المال الذى يعد ملكا للشركة (١٥) وكانت وسيلة تكوينها اما صدور ترخيص ملكى charter أو قانون خاص يصدره البرلمان بتكوين الشركة (١٦) وتبين بعد ظهور فوائد الشركات ذات رأس المال المشترك أن هاتين الوسيلتين لتكوين الشركة باهظة التكلفة ، وتستغرقان وقتا طويلا لبطء الاجراءات التى تتطلبانها الامر الذى لا يلائم النمو السريع للتجارة ومقتضياتها ، ولذلك ظهرت شركات يتفادى تكوينها تلك المعوقات اذ كانت تؤسس بمقتضى عقد (١٧) يتخذ شكل صك متقن الصياغة (١٨) يتفق بمقتضاه على شروط Provisions تنظم علاقات الشركاء فيما بينهم ويقضى بجواز تداول الاسهم (١٩) الا أن هذا الشكل القانونى لم يكن منشئا لشخص قانونى مستقل عن أشخاص الشركاء ومن ثم لا يعدو أن يكون شركة

---

(١٤) شارلزورث — الشركات ، فى المقدمة التى وضع فيها مخططا يوضح صور الشركات وتقسيماتها .

(١٥) هاهلو ص٥ وما بعدها جوينيث وميجور ، القانون التجارى والصناعى لندن ١٩٦٧ ص ١٧١ — وانظر لبارجنور ص ٨٧ .

(١٦) Special Act of Parliament

(١٧) based upon contract

(١٨) elaborated deed of settlement

(١٩) providing for the transfer of shares

أشخاص Partnership فى نظر القانون يسأل الشركاء فيها عن كل ديونها فى أموالهم ، أى أنهم كانوا يسألون مسئولية شخصية غير محدودة unlimited liability ذلك أنها كانت شركات غير مؤسسة تأسيسا رسميا unincorporated بمقتضى ترخيص من الملك اذ لم تكن الشركة تكسب الشخصية القانونية الا بمقتضى هذا الترخيص . وقد ظهرت مساوىء تلك الشركات العقدية وتنبهت السلطة التشريعية لعيوب هذا النوع من الشركات اذ شابتها أعمال احتيال وقعت من بعض مؤسسيها وتهور فى الاتجار بأسهمها ، ومن ثم صدر قانون يعرف باسم The Bubble Act عام ١٧٢٠ لمواجهة هذه المساوىء وقد نص على ابطال الشركات غير المرخص بتأسيسها ولكنه للاسف لم يضع وسيلة أيسر لتكوين الشركة التى تعتبر شخصا معنويا مستقلا والتى كانت الحاجة اليها قد تزايدت بتطور التجارة ومن ثم تأخر ظهور الشركات ذات الشخصية القانونية التى تنشأ برأس مال مشترك الى منتصف القرن التاسع عشر .

٤٣ ــ وقد ألغى The Bubble Act الصادر عام ١٧٢٠ بمقتضى قانون (٢٠) فوض التاج فى اصدار تراخيص رسمية Charters تقضى بتأسيس شركات ذات شخصية قانونية Corporations يسأل الشركاء فيها مسئولية شخصية عن ديون الشركة فى الحدود التى يراها التاج ملائمة (٢١) ومن ثم ظهرت أول ملامح لتحديد مسئولية الشريك limited liability عن ديون الشركة .

---

(٢٠) صدر عام ١٨٢٥

(٢١) The members of the corporation should be individually liable for tht debts of the corparation to such extent. as the Crown should think proper ".

شارلزورت ــ الشركات ص ٢ ، وانظر بالمر ــ قانون الشركات ، لندن ١٩٦٨ ص ٥ .

ويتبين من مقارنة تاريخ النظامين الانجلو سكسونى واللاتينى أن تحديد مسئولية الشريك عرفت فى النظام اللاتينى منذ حوالى القرن الثالث عشر حين عرفت شركة التوصية التى يسأل فيها الشريك عن ديون الشركة فى حدود حصته مع أن فكرة اعتبار الشريك مسئولا عن بعض التزامات الشركة لم تعرف فى النظام الانجلوسكسونى الا بصدور قانون عام ١٨٢٥ اذ قبل ذلك كانت الشركة التى تؤسس بترخيص ملكى Charter لها شخصية قانونية ولا يسأل الشركاء فيها مسئولية شخصية عن ديون الشركة (٢٢) والصورة الاخرى هى شركة الاشخاص Partnership التى ليس لها رأس مال مشترك ولا تكتسب الشخصية القانونية ويسأل كل شريك فيها مسئولية شخصية عن جميع ديونها .

٤٤ ــ وفى عام ١٨٣٧ صدر فى انجلترا قانون الشركات ذات الشخصية القانونية (٢٣) التى تؤسس بمقتضى ترخيص ملكى وقضى بأن التاج مفوض فى منح براءات letters patent تخول ميزات الشركة ذات الشخصية القانونية بغير حاجة الى اصدار ترخيص ملكى وتمنح هذه البراءة لجماعة من الاشخاص يتحدون بهدف ممارسة التجارة وتتكون من اتحادهم شركة ذات شخصية قانونية بشرط أن يسجلوا عقدا رسميا بتكوين شركة أشخاص Partnership فيما بينهم بمقتضاه يقسمون رأس المال الى أسهم قابلة للتداول وعندئذ تحدد البراءة التى تصدر عن التاج مسئوليتهم فى حدود يراها مناسبة .

٤٥ ــ ولم تتبلور فكرة شركة الاموال ذات الشخصية القانونية التى تؤسس

---

(٢٢) من تطبيقات القضاء الانجليزى انظر هاهلو ــ قانون الشركات ص ٦ ، ٧ .

(٢٣) The Chartered companies Act 1857. انظر لبارجنور ص ٨٧ .

للقيام بنشاط مشروع بغير حاجة لصدور ترخيص ملكى أو قانون خاص بتكوينها الا عام ١٨٤٤ حين صدر قانون شركات الاموال Joint stock companies الذى قضى بالاكتفاء باجراء تسجيل الشركة registration لتأسيسها واكتسابها الشخصية القانونية (٢٤) ولكنه اعتبر الشركاء فيما يختص بمسئوليتهم الشخصية عن ديون الشركة كما لو كانوا شركاء فى شركة أشخاص Partnership ومن ثم فقد سهل هذا القانون اجراءات تأسيس الشركة لكنه لم يقر مبدأ عدم مساءلة الشركاء عن ديون الشركة الا فى حدود أسهمهم اذ تأخر اقرار هذه القاعدة الى حين صدور قانون عام ١٨٣٧ (٢٥) والقانون الصادر عام ١٨٥٦ (٢٦) وقد ألغى هذا القانون بمقتضى قانون الشركات The companies Act الصادر عام ١٨٦٢ وهو أول قانون تضمن الاحكام الحديثة بالنسبة لوقت صدوره، فى مسائل شركات الاموال كما استحدث نوعا من تحديد مسئولية الشركاء غير معروف فى النظام اللاتينى وهو تحديد مسئولية الشريك بمبلغ معين عن ديون الشركة عند تصفيتها وتسمى بشركات الاموال المحددة بالضمان Limited by guarantee

وفى هذا النوع من الشركات لا يكتتب الشريك فى أسهم تطرحها الشركة وانما تكون حصته فى الشركة هى هذا الضمان الذى يمنحه لها بحيث يسأل فى حدود مبلغ معين عن ديونها ، ولا تجوز مطالبته بهذه

---

(٢٤) incorporation by registration ويلاحظ أن هذا القانون استوجب تسجيل شركة الاشخاص التى يتجاوز الاعضاء الشركاء فيها خمسا وعشرين مع ملاحظة أن هذه الشركات لم يعترف باكتسابها الشخصية القانونية رقم تسجيلها على وجه الاطلاق عبر تاريخ الشركات فى النظام الانجلوسكسونى حتى الان وعدم اكتسابها هذه الشخصية هو طابعها القانونى الذى يفرقها عن شركات الاموال .

(٢٥) Tht limited liability Act.

(٢٦) The Joint Stock Companies Act.

الديون الا عند تصفية الشركة (٢٧) ، وفى النظام الانجلوسكسونى تتخذ الاندية والجامعات والاتحادات التجارية هذا الشكل من شركة الاموال التى تكتسب الشخصية الاعتبارية ومن ثم يكون لها أن تقوم بالتصرفات القانونية عن طريق ممثلها وتقبل الهبات ، ولا يسأل أعضاء مجلس ادارتها مسئولية شخصية وهى تقوم بأنشطة خيرية واجتماعية ولا تعمل على تحقيق أرباح مادية ومن ثم لا يشار فى عقد تأسيسها الى رأس مالها .

٤٦ — ومن الاحكام الهامة التى استحدثها قانون عام ١٨٢٢ تحريم ادخال أى تعديل على البيان الخاص بتحديد الغرض من تكوين الشركة الا أن قانونا صدر عام ١٨٩٠ فى شأن مذكرة تكوين الشركة (٢٨) memorandum of association

التى تقدم عند تسجيلها أباح تعديل هذا البيان بعد الحصول على اذن بذلك من المحكمة المختصة بعد موافقة الشركاء فى جمعيتهم العامة (٢٩) وصدر قرار بذلك special resolution كما صدر فى نفس السنة قانون بشأن مسئولية المديرين استحدث مبدأ الزام المؤسسين بدفع تعويض للمساهمين الذين يكتتبون فى أسهم الشركة تحت تأثير المعلومات المضللة التى ترد فى بيانات ومنشورات الاكتتاب Prospectus كما صدر قانون عام ١٩٠٠ يلزم الشركة بأن تمسك حساباتها على الاسس الفنية للمحاسبة . وقد استحدث قانون آخر صدر عام ١٩٠٧ الشركات الخاصة Private company

---

(٢٧) قد يكون هذا المبلغ الذى يسأل عنه الشريك شلنا واحدا وانظر محمد صلح — ج ٢ شركات المساهمة ص ١٧ وقد تكون الشركة شركة مساهمة جوينيث وميجور ص ١٧٢ .

(٢٨) شارلزورث — الشركات ص ٣ وانظر ص ٣١ ، ٣٢ .

(٢٩) فى ظل القانون الحالى المنظم للشركات الصادر علم ١٩٤٨ يجوز تعديل غرض الشركة بغير اذن من المحكمة .

وهى على خلاف الشركة التى تطرح أسهمها للاكتتاب (٣٠) لا تستطيع دعوة الجمهور الى الاكتتاب فى أسهمها Shares او سنداتها Debentures وأعفيت من نشر ميزانيتها السنوية ، وقد جمعت أحكام قانون عام ١٨٦٢ والقوانين اللاحقة له فى قانون صدر عام ١٩٢٩ (٣١) .

٤٧ — وقد صدر القانون الذى ينظم الشركات حاليا عام ١٩٤٨ وقد استحدث الشركات الخاصة المستثناه (٣٢) The exempt private companies وقد سميت كذلك لأنها النوع الوحيد الان من الشركات التى لا تلتزم بالاعلان عن حساباتها كما أدخل هذا القانون تعديلات هامة فى شأن حسابات الشركة وذلك لعلاج النقص فى أحكام القوانين السابقة عليه فى هذا الصدد كما أستوجب توفر شروط مهنية خاصة فى مراقب حسابات الشركة سواء أكانت شركة عامة أى تطرح أسهمها وسنداتها للاكتتاب العام أم كانت شركة خاصة (٣٣) وقد صدر قانون معدل ومكمل لبعض أحكام قانون عام ١٩٤٨ بناء على توصيات وردت فى تقرير جنكنز (٣٤) وذلك خلال عام ١٩٦٧ منها الغاء نظام الشركات الخاصة المستثناه واضافة أحكام

---

(٣٠) Public company.

(٣١) The companies act. 1929.

(٣٢) وتعرف كذلك باسم شركة الاسرة The family private company ويلاحظ أنه فى النظام الانجلوسكوسونى كل شركة أموال يمكن أن تتكون فى شكل شركة عامة Public أو خاصة private سواء أكانت شركة مساهمة تحدد مسئولية الشركاء فيها بقيمة أسهمهم limited by shares أم شركة تتحدد مسئولية الشركاء فيها بمبلغ معين limited by guarantee أم شركة يسأل الشركاء فيها مسئولية غير محددة unlimited company أى مطلقة، شارلزورث — الشركات، المقدمة جوينيت وماجور ص ١٧٣ .

(٣٣) وضع قانون الشركات الصادر عام ١٩٤٨ بناء على تقرير كتبه مستر ، كوهين — ويشار الى هذا القانون بأنه القانون الرئيسى وذلك فى القوانين اللاحقة عليه .

(٣٤) Jenkins Report

فى شأن حسابات الشركات وتقرير مديرى الشركة ومنعهم من التعامل هم وزوجاتهم وأولادهم فى أسهم وسندات الشركة التى يديرونها والشركات التابعة لها (٣٥) والمدرجة على قوائم بورصات الاوراق المالية Stock exchange كما استحدثت فى هذه القوانين أحكام تكفل علانية بعض الحقائق الخاصة بمديرى الشركة ، وعلانية امتلاك شخص لما يزيد على عشرة فى المائة من أسهم الشركة اذا لم يكن حقه فى التصويت الذى تخوله ملكية تلك الاسهم مقيدا كما منحت وزارة التجارة (٣٦) بمقتضى قانون عام ١٩٦٧ سلطات واسعة لاجبار الشركات على تقديم دفاترها ومستنداتها للتفتيش عليها .

٤٨ — وقد صدرت بعض التشريعات المنظمة للشركات على غرار القانون الانجليزى الصادر عام ١٩٤٨ ، منها قانون الشركات الموحد فى استراليا الذى عمل به فى ولاياتها بين عام ١٩٦١ و ١٩٦٢ وقانون الشركات النيوزيلاندى الصادر عام ١٩٥٥ (٣٧) .

٤٩ — ونظرا لأهمية دور أحكام القانون المشترك common law وقواعد العدالة التى تكونت منها أحكام الشركات فى القانون الانجليزى بالاضافة الى السوابق القضائية التى أرسيت قبل صدور قوانين الشركات المتعاقبة فى قانون عام ١٩٤٨ المعدل والمكمل بقانون عام ١٩٦٧ يرى جانب من الفقه أن هذين القانونين لا يتضمنان كل أحكام الشركات (٣٨) ، فخلف أحكامهما قانون آخر يقوم على قواعد وأحكام مستمدة من العدالة يعد الشريعة العامة فى التنظيم القانونى

---

(٣٥) associated companies

(٣٦) Road of Trade.

(٣٧) هاهلو — قانون الشركات ، دراسة قضايا Casebook لندن ١٩٧٠ ص ١ .

(٣٨) جووار Gower مبادىء قانون الشركات الحديث لندن ١٩٦٩ ص ٨ .

للشركات (٣٩) ومن ثم فان القانونين سالفى الذكر لا يعتبران تقنينا كاملا لاحكام الشركات ، بل فى رأيهم أن أحكام الشركات حتى بعد صدور القوانين المنظمة لها ليست مقننة uncodified الا أن هذا القول يجافى واقع الامر اذ أن القانونين الصادرين عام ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ — يعتبران تقنينا شاملا لنظام الشركات فى القانون الانجليزى ولعل تأثر الفقه الانجليزى بأهمية دور القانون المشترك والسوابق القضائية باعتبارهما مصدر أحكام قانونى الشركات هو الذى أدى الى القول بأن أحكام الشركات ما زالت غير مقننة .

٥٠ — وقد حمل الانجليز نظامهم القانونى الى الولايات المتحدة الامريكية عندما استعمروا أمريكا الشمالية ومن ثم يعتبر هذا النظام هو القانون فى تلك الولايات تلقته عن البريطانيين فى القرنين السابع عشر والثامن عشر وأحتفظت به بعد ثورتها واستقلالها عن بريطانيا ، ومن ثم فان الفقه الانجليزى والسوابق القضائية التى أرساها القضاء فى بريطانيا خلال القرنين الثانى عشر والثالث عشر تشكل الفقه والقضاء فى الولايات المتحدة سواء فى الاحكام الموضوعية أو الاجرائية (٤٠) ، وكذلك فيما يتعلق بالتنظيم القضائى اذ انه الى جوار المحاكم التى تطبق القانون المشترك Courts of common law قامت محاكم العدالة courts of equity التى تطبق قواعد الانصاف ولا تحقق فيها قواعد القانون المشترك العدل المطلق واستمر

---

(٣٩) " General body of law and equity applying all companies irrespective of their nature. "

(٤٠) " The immidiate parent of American law is English law, ... The decisions of the royal judges and the books written on the English common law in the twelfth and thirteenth centuries by no means describe American law as it exists today, nevertheless they reflect legal concepts and legal procedures which still have vitality ". مقالات فى القانون الامريكى كتبها اساتذة القانون فى جامعة هارفارد ، المقال الاول — هارولد بيرمان عن الخلفية التاريخية للقانون الامريكى ص٤ و ٥ .

هذا الازدواج فى التنظيم القضائى حتى القرن التاسع عشر الى أن توحدت المحاكم فى كل من انجلترا وأمريكا الشمالية واصبحت تطبق القانون المشترك وقواعد العدالة بحسب كل حالة على حدة .

٥١ — ومع ذلك ظهرت بوادر تبرر وضع أحكام خاصة تلائم الاوضاع السائدة فى أمريكا الشمالية كمستعمرة انجليزية تختلف عن أحكام قوانين الوطن الام mother country ومن ثم أمكن لمحاكم المستعمرات ومشرعيها وضع قواعد تلائم ظروفها مثال ذلك اباحة توريث جميع أبناء المتوفى ممتلكاته بدلا من القاعدة الانجليزية التى تقضى بأن يرث أكبر الابناء سنا أموال والده (٤١) ولعل مرد ذلك اتساع الاراضى فى المستعمرة الانجليزية بحيث لا يؤدى توريث الابناء جميعا الى تفتت ما يملكه المورث الى ملكيات صغيرة ، ولكن البريطانيين المستعمرين رفضوا منح سكان المستعمرة حقوق الرجل الانجليزى كاملة وكان ذلك منطلق شرارة الثورة الامريكية على الحكم البريطانى وانعكس ذلك فى صورة مزيد من الافكار الديمقراطية والعدالة السياسية وتحرر الامريكيين بعد استقلالهم عن سلطة الحكومة وكان ذلك نتيجة طبيعيه لتصادم الثقافة الفرنسية النيرة التى تأثر بها الامريكيون مع نمو دور الرأى العام واهتمامه بالتقاليد الانجليزية المحافظة وقد ترتب على هذا التصادم أن أصبح النظام السياسى فى الولايات المتحدة الامريكية توفيقا بين الافكار الانجليزية والفرنسية .

ورغم احتفاظ الولايات الامريكية المستقلة بالقانون الانجليزى كأساس للنظام القانونى لها ، الا أن الفقهاء والقضاة والمشرعين استطاعوا أن يقيموا على هذا التراث القانونى الاساسى نظما قانونية ونظريات فقهية تعكس الحياة الاجتماعية فى هذا العالم الجديد ، ومن ثم يمكن القول بأن نظاما قانونيا أمريكيا بدأت بوادر

---

(٤١) وتعرف بقاعدة حق البكورة أى الابن البكر فى الوراثة .

ظهوره ، بقيت فيه أهمية دور السلطة القضائية فى ظل دستور اتحادى مكتوب ودساتير للولايات تحد من سلطات التشريعات الاتحادية والمحلية على حد سواء مع ضمانات للحقوق المدنية وللحريات ومن ثم استقر فى النظام القضائى الامريكى أن المحاكم لها أن تهدر تطبيق أى قانون صادر من السلطة التشريعية أو قرار صادر من السلطة التنفيذية اذا تبين لها أنه يتعارض مع الدستور الفدرالى أو مع دساتير الولايات بل ان القضاء هو الذى حفظ التوازن الدستورى بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات التى كانت تتمتع باستقلال كبير عن الاتحاد الفدرالى الذى يجمع بينها (٤٢) .

٥٢ ـ ومع اقرار أهمية دور السوابق القضائية precedents كما هو الحال فى القانون الانجليزى الا أن المحاكم الامريكية أظهرت ميلا نحو التحلل من هذه السوابق عن طريق اعادة تحليل وقائع القضايا التى صدرت فيها أحكام تعتبر سوابق قضائية حتى تتمكن من اصدار احكام مخالفة لها تلائم الظروف المتغيرة ، كما أن المحكمة العليا الاتحادية (٤٣) والمحاكم العليا للولايات عدلت فى بعض الاحيان عن سوابق قضائية سبق أن صدرت منها لعدم موافقتها لصحيح القانون بينما ظل الوضع فى انجلترا حتى عام ١٩٦٦ ثابتا على أن المحاكم العليا ليس لها أن تعدل عن سابقة قضائية صدرت منها .

---

(٤٢) مقالات فى القانون الامريكى ـ مقالة عن وظيفة القاضى ، ٧٢ جون داوين ص ١٩ وما بعدها .

(٤٣) United States Suprem Caurt

ويفاخر رجال القانون الامريكيون بأن نسبة كبيرة ممن تولوا منصب الرئاسة وعضوية الكونجرس وحكام الولايات والقادة السياسيون هم من القانونيين وذهب البعض الى أن الارستقراطيين الامريكيين يوجدون على مقاعد المحامين وفوق مناصب القضاء ، ليارجنور ـ الشركات التجارية فى الولايات المتحدة الامريكية ، باريس ١٩٥١ ، ص ٢٨ هامش ١ .

٥٣ ـ وقد أسهم رجال القانون الامريكيون فى تغيير بعض قواعد القانون الانجليزى فى كثير من الموضوعات ، كالملكية والعقود ، والاوراق التجارية والشركات corporations وطوروا قواعدها لتكون أكثر ملاءمة للاجيال المتعاقبة منذ الاستقلال حتى الان ، خاصة وقد تطورت النظم الاقتصادية فى أمريكا تطورا أعظم مما عليه الحال فى انجلترا ، وعلى الاخص التطور الصناعى التكنولوجى الهائل فى الولايات المتحدة الامريكية وكذلك انتاجها الزراعى الضخم ، الامر الذى أدى الى قيام شركات المشروعات الكبرى .

٥٤ ـ وفى الولايات المتحدة الامريكية هناك قانون اتحادى لشركات الاموال ولكل ولاية قانونها الخاص المنظم لهذه الشركات (٤٤) وشركات الاموال تؤسس فى الغالب وفقا لقوانين الولايات ووفقا للقواعد الدستورية للكونجرس أن يتطلب تأسيس شركة الاموال بمقتضى ترخيص اتحادى federal charter اذا كان نشاط الشركة يمتد فيما بين الولايات أو كان متصلا بتجارة خارجية ومع ذلك فان الكونجرس لم يتطلب ذلك الامر الا فى حالات استثنائية كتكوين البنوك الاتحادية التى تنافس بنوك الولايات (٤٥) ومن ثم فان الشركات التى تأسست بمقتضى تراخيص

---

(٤٤) فيما يختص بالمعاملات التجارية بذلت جهود أدت الى توحيد القوانين فى جميع الولايات والتى تنظم الشيكات والاوراق التجارية الاخرى وسندات الايداع فى المخازن وتنظيم تداول الاسهم ، مقال روبرت بروشر ، مقالات فى القانون الامريكى لاساتذة كلية الحقوق بجامعة هارفارد ١٩٧٢ ص ص ٢٢٥ وقد أشار لخضوع هذه المعاملات لاشراف عديد من الجهات الحكومية حماية للمواطنين ، ولان عماد هذه المعاملات هو الائتمان ، وأوضح أن هناك قوانين اتحادية منظمة للمعاملات التجارية وأخرى صادرة فى كل ولاية على حدة ، وأن بعض النشاطات تنظمها على مستوى الدولة كلها هيئات عامة كهيئة البنوك وقوانين اتحادية كقانون الافلاس ، محمد صالح ج ٢ ص ٢٢ .

(٤٥) مقالات فى القانون الامريكى ، مقال لويس لونس ص ١٨٣ .

اتحادية (٤٦) قليلة ونادرة وأغلب شركات الاموال الامريكية مؤسسة بمقتضى تراخيص وفقا لقوانين الولايات (٤٧) وقوانين الولايات مستمدة تاريخيا من النظام الانجليزى ، الا أن السلطات التشريعية للولايات طورت النظام القانونى لشركات الاموال بحيث أصبح نظاما يستند الى التشريع لا الى قواعد القانون المشترك common law والسوابق القضائية .

٥٥ — وقوانين شركات الاموال متشابهة فى أغلب أحكامها بالنظر الى تشريعات الولايات وترتكز أساسا على تقسيم رأس مال الشركة الى أسهم تختلف أنواعها كاختلافها من حيث عدد الاصوات التى يمنحها السهم فى الجمعيات العامة ومن حيث ما تحققه من أرباح (٤٨) ويقترب ذلك من الاسهم الممتازة المعروفة فى النظام اللاتينى ، كما أن الشركة تستطيع الاقتراض عن طريق اصدار سندات قابلة للتداول transferable bonds ويعتبر حملة السندات دائنين للشركة يستحقون فوائد السندات ولهم حق مطلق فى استرداد قيمتها فى الوقت المحدد لذلك .

ورغم أن قوانين الولايات تقضى بضمانات تكفل حماية المساهمة وأصحاب السندات (٤٩) فان ذلك لم يحل دون حدوث انهيار سوق الاوراق المالية عام ١٩٢٩ نتيجة تصرفات احتيالية ، وفى أعقاب الازمة الاقتصادية عام ١٩٣٣ أصدر الكونجرس الامريكى قانونا اتحاديا

---

(٤٦) federal corporation

(٤٧) State chartercd banks

(٤٨) different voting and dividend rights

(٤٩) تعرف هذه القوانين باسم قوانين السماء الزرقاء blue sky laws نسبة الى قول جرى بأن بعض المروجين لا يتورعون عن بيع ممتلكات فى السماء نفسها ، ابرازا لدورهم الخطير فى المعاملات التجارية .

لتنظيم تداول الاسهم والسندات (٥٠) استمدت أحكامه من قانون شركات الاموال الانجليزى الصادر عام ١٩٤٨ م .

٥٦ — والى جوار شركات الاموال هناك شركات الاشخاص Companies التى تقابل شركات التضامن فى النظام اللاتينى ، ويلجأ الى تكوينها عادة أصحاب المهن الحرة كالمحامين ، الذين تحول تقاليد مهنتهم دون تكوين شركات أموال ، ومثل هذه الشركات المهنية تعد فى النظام اللاتينى شركات مدنية وشركة الاشخاص بوجه عام لا تكسب الشخصية المعنوية ونظامها فى الولايات المتحدة موروث عن النظام الانجليزى .

وقد استمدت بعض الدول القريبة من الولايات المتحدة تنظيمها القانونى للشركات من قوانين ونظام الولايات المتحدة الامريكية ، مثال ذلك كندا وبعض دول أمريكا اللاتينية .

---

(٥٠) The Securities Act, 1933. وهو يسرى فى جميع الولايات ، ولكنه لم يلغ القوانين المتعلقة بهذا الموضوع الخاصة بالولايات ، وتشرف على تطبيق أحكام هذا القانون الاتحادى لجنة الضمان والبورصة Securities and Exchange Commission وقد أدخلت على القانون عدة اضافات بمقتضى خمسة قوانين فى عام ١٩٤٠ وتعديل آخر عام ١٩٦٤ .

(٥١) لعل أهمية هذه الحماية تظهر من أن أسهم احدى الشركات وهى شركة التليفون الامريكية يمتلكها ثلاثة مليون مساهم ، وأن عدد الامريكيين الذين يملكون أسهما بلغ حوالى واحد وثلاثين مليونا .